MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE ABDEL HAMID IBN BADIS
MOSTAGANEM
Faculté Des Sciences Economiques,
Commerciales et Des Sciences De Gestion
Département des Sciences Financières et
Comptables

الشعبية الديمقراطية الجزائرية الجمهورية
REPUBLIQUE ALGERIENNE
DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

عنوان المذكرة

دور محافظ الحسابات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية

"دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات ومحاسبين معتمدين"

من إعداد الطالبة:

–بن نعمة فاطيمة

الأستاذ المشرف:

أ/خطاب الهروشي

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	بن زيدان الحاج	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مقررا	الهروشي خطاب	أستاذ مساعد أ	جامعة مستغانم
مناقشا	مرحوم محمد الحبيب	أستاذ مساعد أ	جامعة مستغانم
مناقشا	بوطغان محمد عبد الرزاق	أستاذ مساعد أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2015 / 2016

الإهداء

– إلى من لا تحلو الحياة بدونهما وكان العدم مصيري لو لا وجودهما، إلى من قال الخالق:"واخفض جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"، إلى اللذان أو قدا شمعتا حياتهما ليضيئا لي درب يشيع بنور العلم والمعرفة، إلى اللذان كان ينبوع الرحمة والحب والأمل والحياة، أنحني بقدسية لأهدي كلمات هذا العمل المتواضع الى من غمرتني بحنانها وعطفها، إلى من سهرت الليالي، إلى من سلكت درب الأمل وتحملت وخزات أشواك الحزن لأقطف أنا ورود الفرح والياسمين، إليك يا أطيب واعز أم في الدنيا، إليك يا من سكنت ربوع قلبي أمي الحنونة حفظها الله وأطال في عمرها والى من أنار لي الحياة وانتعشت به أيامي في الشدة والرخاء أبي العزيز حفظه الله وأطال في عمره.

– إلى القدوة الطيبة واعز الناس في هذا الوجود الذي تمنيتم أن يشهدوا في هذا اليوم جدتي وجدي وخالي والذي كان لي في الدنيا مفتاح وفي الآخرة مصباح كشجرة المسك والتفاح رحمهم الله وأسكنهم فسيح جنانه.

– إلى كل من أختي العزيزة حميدة وأخي العزيز محمد الأمين حفظهم الله وجدي العزيز أطال الله في عمره وكل الأقارب من بعيد وقريب بالأخص عائلة بن نعمة والى أختي التي هي صديقتي وسيلة وعائلتها حفظهم الله وأطال في أعمارهم الذين لم أكتفي بمدحهم وذكرهم ووصفهم.

– إلى كل صديقاتي ورفيقات الدرب: نوريه، زينب، العالية، هاجر، زينة والى كل صديقاتي التي رافقنني طوال المشوار الدراسي بدون أن أنسى أعز صديقاتي كل من منال، وسام وأصدقاتي بالمشرية بولاية النعامة إلى كل أصدقائي الذين رافقوني طوال مشواري الدراسي كلهم إخواني والى كل طلبة السنة الثانية ماستر والى كل من ساعدني في هذا العمل بدون استثناء أستاذ بن جبور عبد القادر ولكل من عاملات بمكتب الأستاذ بن جبور وفقهم الله.

فاطمة

شكر وعرفان

– نحمد الله عزوجل الذي ألهمنا الصبر والثبات، وأمدنا بالقوة على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا على انجاز العمل ، فنحمدك اللهم ونشكرك على فضلك ونعمتك ونسألك البر والتقوى ومن العمل ما ترضى، وسلام على حبيبه وخليله الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام.

– كما نتقدم بجميل الشكر والتقدير للأستاذ هروشي خطاب الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وتشجيعاته العلمية والقيمة رغم انشغالاته والذي تحملنا طيلة هذه الفترة فأسأل من الله الكريم رب العرش العظيم أن يحقق له الزيادة في حياته وأن يوصله إلى أسمى وأرقى المعالي.

– وأشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلهم على قراءة وتقييم المذكرة

– كما أتقدم بالشكر إلى كل من قدم لنا يد العون في انجاز هذه المذكرة ماديا ومعنويا

فاطيمة

ملخص

يعتبر وجود محافظ الحسابات كجهة رقابية خارجية أحد ركائز ومقومات الحفاظ على المؤسسة و الذي يعتبر مضاد للفساد الإداري والمالي، نظرا لإضفائه نوعا من الشفافية والمصداقية على القوائم المالية حيث أن قيام محافظ الحسابات بهذا الدور المحوري يفرض عليه أن يبقى محافظ على استقلاليته التي تعد شرطا أساسيا في مهنته مراجعة الحسابات إضافة إلى ضرورة توافر العناية والكفاءة المهنية اللازمة من خلال التدريب، وبدون أن ننسى أعمال دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية التي تعتبر نقطة انطلاقه يرتكز عليها عند إعداده لبرنامج التدقيق.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا بواسطة إثبات الفرضيات المطروحة من قبل الباحث أن محافظ الحسابات يعتمد على نظام الرقابة الداخلية إلى درجة كبيرة للاطمئنان بعدم وجود أخطاء جوهرية في السجلات المحاسبية وغيرها.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، محافظ الحسابات، الاستقلالية، الكفاءة، القوائم المالية

Résumé:

Le commissaire en compte est un acteur extérieur ayant pour rôle de contrôler la sincérité et la régularité des états financiers dans un cadre légal et transparent, son existence est nécessaire et indispensable.

Toute fois, le commissaire en compte doit disposer des mayens matériels et humains a fin de lui permettre de mener à bien la mission qui lui est confiée pourmi les compétences du contrôle interne.

Assurer la fiabilité de l'information financière (les comptes troduisent correctement les opérations). Respecter les lois et réglementation en vigueur.

A partir de notre hypothèse et de ce qui est relate dans la présente étude, nous pouvons confirmer que le commissaire en compte a pour principal objet de réduire les risque, a garantir la protection du patrimoine de l'entité, et garantir aussi la qualité de l'information financière et la prévention de la fraude .

Les mots clés :control inter, commissaire au compte, l'indépendance , l'efacite, les résultat financier.

الفهـــــــــــــرس

الإهـــــداء

شكر وعــرفان

الملــخص

الفهــرس

قائمــة الجــداول

قائمــة الاشكـــال

المقدمــة العامـــة

الجانـــب النظـــــري

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي لمحافظ الحسابات

تمهيد

المبحث الأول: الجانب القانون لمهمة محافظ الحسابات

المطلب الأول: تعريف محافظ الحسابات

المطلب الثاني: مهام محافظ الحسابات

المطلب الثالث: شروط و موانع تعيين محافظ الحسابات

المبحث الثاني: التزامات ومسؤوليات محافظ الحسابات

المطلب الأول:حقوق وواجبات محافظ الحسابات

المطلب الثاني: مسؤولية محافظ الحسابات

المبحث الثالث: منهجية محافظ الحسابات

المطلب الأول: التخطيط لعملية التدقيق

المطلب الثاني: أدلة الإثبات

المطلب الثالث: إعداد التقرير

خلاصة

الفصل الثاني:الإطار العام لنظام الرقابة الداخلية

تمهيد

المبحث الأول: مدخل لنظام الرقابة الداخلية

المطلب الأول: تعريف نظام الرقابة الداخلية

المطلب الثاني: أنواع الرقابة الداخلية

المطلب الثالث: أهداف نظام الرقابة الداخلية

المبحث الثاني: مقومات و مكونات نظام الرقابة الداخلية

المطلب الأول: مكونات الرقابة الداخلية

المطلب الثاني: المقومات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية السليمة

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تطور الرقابة الداخلية

المبحث الثالث: محافظ الحسابات ودوره في تفعيل نظام الرقابة الداخلية

المطلب الأول: إجراءات نظام الرقابة الداخلية

المطلب الثاني:العلاقة بين محافظ الحسابات ونظام الرقابة الداخلية

المطلب الثالث : مسؤولية محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية

خلاصة

الجانـــب التطبيقـــــي

الفصل الثالث: دراسة ميدانية

تمهيد

المبحث الأول: خطوات الدراسة الميدانية

المطلب الأول: تحضير الاستبيان

المطلب الثاني:منهجية الدراسة الميدانية

المطلب الثالث: إختبار الصدق وثبات أداة الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: دراسة وتحليل نتائج الاستبيان

المطلب الأول: وصف عينة الدراسة

المطلب الثاني:عرض نتائج الدراسة

خلاصة

الخاتمـــة العامة

قائمـــة المراجـع

قائمـــة الملاحـــق

قائمـــة المحتويـــات

قائمـــــــــة الجداول

رقم الجدول	عنـــــــــوان الجـــدول	الصفحة
01	الاستبيانات الموزعة والمسترجعة	53
02	ثبات الاستبيان وفق معامل ألفا كرومباخ	54
03	وصف عينة الدراسة حسب الجنس	55
04	وصف عينة الدراسة حسب العمر	56
05	وصف عينة الدراسة حسب الوظيفة	57
06	وصف عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	58
07	وصف عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	59
08	يوضح الموافقة لمقياس ديكارت الخماسي	60
09	يوضح التوزيع التكراري والنسبة إجابات أفراد العينة حول فقرات محور التأهيل العلمي ومهام محافظ الحسابات	61
10	يوضح متوسطات إجابات أفراد العينة حول فقرات محور التأهيل العلمي ومهام محافظ الحسابات	62
11	يوضح التوزيع التكراري والنسبة إجابات أفراد العينة حول فقرات محور محافظ الحسابات و علاقته بنظام الرقابة الداخلية	63
12	يوضح متوسطات إجابات أفراد العينة حول فقرات محور محافظ الحسابات و علاقته بنظام الرقابة الداخلية	64
13	يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حول فقرة 01 من محور مقومات تحسين نوعية الخبرة المحاسبية	65
14	يوضح التوزيع التكراري لافراد العينة حول فقرة 02من محور مقومات تحسين نوعية الخبرة المحاسبية	65

15	يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حول فقرة 03من محور مقومات تحسين نوعية الخبرة المحاسبية	**66**
16	يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حول فقرة 04 من محور مقومات تحسين نوعية الخبرة المحاسبية	**66**
17	يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حول فقرة05 من محور مقومات تحسين نوعية الخبرة المحاسبية	**66**
18	يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حول فقرة 06 من محور مقومات تحسين نوعية الخبرة المحاسبية	**67**
19	يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حول فقرة 07 من محور مقومات تحسين نوعية الخبرة المحاسبية	**67**

قائـــــــــمة الأشكـــال

رقم الشكل	عنـــــــــوان الشكل	الصفحة
01	أسس وقواعد الضبط الداخلي	33
02	مكونات نظام الرقابة الداخلية	35
03	إجراءات نظام الرقابة الداخلية	43
04	تمثيل عينة الدراسة حسب الجنس	55
05	تمثيل عينة الدراسة حسب العمر	56
06	تمثيل عينة الدراسة حسب الوظيفة	57
07	تمثيل عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	58
08	تمثيل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	59

المقـــــــــدمة :

إن التطور الذي شهدته المؤسسة عبر الزمن والتطور في المجال العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق المبادلات التجارية جعل المؤسسة تتعامل مع عدة أطراف مختلفة وهيئات لها مصالح بشكل مباشر وغير مباشر في المؤسسة مما أوجب على المؤسسة بتبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي، تسمح لها بإبلاغ كل هؤلاء المتعاملين بكل التطورات داخل المؤسسة وكذا النشاطات التي تقوم بها ولكي تقوم بهذه المهمة على أكمل وجه، وجب على هذه الوظيفة على أن تعمل على تحقيق أهداف مسطرة من قبل المؤسسة.

كل هذا أدى إلى ظهور محافظ الحسابات وتعزيز مكانته كوظيفة خارجية، نظرا لإضفائه من الشفافية و المصداقية على الحسابات وحتى لا يكون أي حالة من حالات الغش أو الأخطاء التي تنتج لعدة أسباب ، ومن أعماله دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية كما تعتبر نقطة انطلاقه يرتكز عليها عند إعداده لبرنامج التدقيق ومن هنا يمكن القول أن محافظ الحسابات التزام بتقييم ودراسة نظام الرقابة الداخلية سيؤدي إلى درجة الدقة بالاعتماد على البيانات المالية وتحديد الفحص الذي سيجريه بالدفاتر والسجلات والقيام بالإجراءات للتأكد من صحتها .

كما يعرف نظام الرقابة الداخلية بأنه الإجراءات التي تتبناها إدارة المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان للوصول إلى أهدافها الذي هو العمل بشكل منتظم والالتزام بالإجراءات والأساليب لحماية أصول واكتشاف الأخطاء واكتمال السجلات المحاسبية في الوقت المناسب.

طرح الإشكالية:

وللإطاحة بجوانب هذا الموضوع وإبراز أهمية وأهدافه يكون محور إشكاليتنا على النحو التالي:

"كيف يساهم محافظ الحسابات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية؟"

وتتبلور تحت هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية :

- ما هي منهجية محافظ الحسابات من أجل إكمال مهمته ؟

- ما هي الإجراءات و الطرق تفعيل نظام الرقابة الداخلية ؟

– هل يعتمد محافظ الحسابات على نظام الرقابة الداخلية للاطمئنان بعدم وجود أخطاء ومخالفات في السجلات المحاسبية؟

الفرضيات:

1– يتمتع محافظ الحسابات بالكفاءة و الخبرة المهنية و الاستقلالية التي تمكنه من إبداء رأيه الفني المحايد حول القوائم المالية .

2– إتباع محافظ الحسابات منهجية واضحة لإبداء رأيه الفني المحايد.

3– يعتمد محافظ الحسابات على نظام الرقابة الداخلية للاطمئنان على اكتشاف الأخطاء كما يعتبرها نقطة بداية عمله.

أسباب اختيار الموضوع:

– أسباب موضوعية:

– المؤسسات معرضة للخطر مما أدى بالاهتمام بالمعلومات المحاسبية وهذا لا يتحقق إلا من خلال نظام رقابة داخلية فعالة، بحيث يعمل محافظ الحسابات على المصادقة والتأكد من صحة وسلامة البيانات المالية.

– أسباب ذاتية:

– الرغبة في التعرف على محافظ الحسابات وعلاقته بنظام الرقابة الداخلية.

– الاهتمام الشخصي نظرا لارتباطه في مجال تخصص "تدقيق محاسبي"

أهمية الموضوع:

ضعف الكفاءة والخبرة المهنية للمراجعين الداخليين يؤدي إلى حتمية الاستعانة بمحافظ الحسابات في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

يعمل محافظ الحسابات على اكتشاف نقطة القوة والضعف لأنظمة الرقابة الداخلية.

أهداف الموضوع:

- محاولة إبراز مهام محافظ الحسابات ومدى إسهامه في خلق نظام رقابة داخلية فعال.

- إظهار الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

المنهج المتبع:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة في بحثنا وجدنا انه من المناسب إتباع الأسلوب الوصفي والتحليلي في الجانب النظري للإجابة على الإشكالية ومن أجل دراسة الحالة استعنا باستبيان باستخدام برنامج الإحصائي وهو spss الذي ساعدنا على عملية التحليل.

أقسام البحث:

نقوم بدراسة هذا الموضوع من خلال ثلاثة فصول، تمثل فصلين للدراسة النظرية وفصل للجانب التطبيقي:

- تطرقنا في الفصل الأول إلى مهنة محافظ الحسابات، من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي لمحافظ الحسابات و المتمثل في التعاريف، أما الإطار القانوني لمهنة محافظ الحسابات فقد شملت التزاماته ومسؤولياته والمنهجية المتبعة من قبله.

- تناولنا في الفصل الثاني إلى الإطار العام لنظام الرقابة الداخلية وكذا تعريفها وأنواعها والمقومات الأساسية وكذا علاقة محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية.

- أما الفصل الثالث الذي تمثل في الدراسة الميدانية من خلال وضع استبيان وتوزيعه على عينة الدراسة، مستهدفين ذلك في كيفية مساهمة محافظ الحسابات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية وكذا دور الذي يلعبه محافظ الحسابات، وتم تحليل الاستبيان باستخدام برنامج إحصائي spss وشملت الدراسة مبحثين الأول شمل خطوات الدراسة الميدانية و المبحث الثاني دراسة وتحليل نتائج الاستبيان ومن خلاله تم التوصل إلى بعض النتائج المتعلقة بالموضوع.

صعوبات الدراسة:

- ضيق الوقت ، لان هذا الموضوع واسع وخاصة في الجانب التطبيقي بما إننا اعتمدنا على البرنامج الإحصائي spss ، البرنامج هذا يتطلب وقت.

- قلة المراجع الجديدة المتعلقة بالموضوع.

تمهيد:

إن ظهور التطور العلمي أدى إلى تغير المبادئ الاقتصادية وتغير الأفكار ظهرت عدة مشاكل وخلافات في المؤسسات وهذا ما أدى إلى تدهور عدة مؤسسات اقتصادية، فمن خلال كل هذه التغيرات فأجبرت المؤسسات بأن تقوم بتعيين شخص مستقل يمثلها في تدقيق الحسابات مما أدى إلى ظهور محافظ الحسابات.

كما سنحاول من التطرق إلى مهنة محافظ الحسابات وكيفية تنظيم هذه المهنة العريقة و توفير الشروط العلمية والعملية اللازمة وتحديد الإجراءات الواجب إتباعها للخروج برأي فني محايد والذي يعتبر ثمرة المراجعة، ولدراسة اشمل وأعمق لما تم ذكره ارتأينا تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: الجانب القانون لمهمة محافظ الحسابات**
- **المبحث الثاني: التزامات ومسؤوليات محافظ الحسابات**
- **المبحث الثالث: منهجية محافظ الحسابات**

المبحث الأول: الجانب القانون لمهمة محافظ الحسابات

يختص هذا المبحث في إعطاء صورة لمحافظ الحسابات الذي يجب التخلي بها وكذا كيفية ممارسة مهامه مع عرض بعض التعاريف عن محافظ الحسابات وهذا في الإطار القانوني المعمول به.

المطلب الأول: تعريف محافظ الحسابات

تعددت التعاريف التي تناولت تعريف محافظ الحسابات نبين منها:

التعريف الأول: يعرف محافظ الحسابات حسب المادة 22 من القانون رقم 01.10 المؤرخ في 29.07.2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد على انه:"كل شخص يمارس بصفة عادية بإسمه الخاص و تحت مسؤولية، مهمة المصادقة على صحة حسابات المؤسسات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به".[1]

التعريف الثاني: يعرف القانون التجاري محافظ الحسابات حسب المادة 715 مكرر 4 على أنه: " الشخص الذي يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، حسب الحالة، وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين حول الوضعية المالية للمؤسسة وحساباتها، ويصادق على انتظام الجرد وحسابات المؤسسة والموازنة، وصحة لذلك ويتحقق مندوبو الحسابات إذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين".[2]

التعريف الثالث: هو شخص مستقل يعطي رأيه حول الحسابات السنوية للمؤسسات ويصادق على شرعية وقانونية القوائم المالية حسب المبادئ المحاسبية العامة ومعايير المراجعة المتعارف عليها.[3]

ومن خلال هذه التعاريف نستخلص أن محافظ الحسابات هو الشخص المؤهل علميا وعمليا لتدقيق حسابات مؤسسة ما، ويصادق على صحة المعلومات ويقوم بتدقيق نظام الرقابة الداخلية والسجلات المحاسبية تدقيق انتقادي قبل إبداء رأيه في عدالة المركز المالي.

---

[1] مولود ديدان، "**مهن الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد**"، دار بلقيس للنشر و الدار البيضاء، الجزائر، 2011، ص: 9.

[2] نفس المرجع ، ص: 68.

[3] توفيق مصطفى أبو رقبة، وآخرون، "**تدقيق ومراجعة الحسابات**"، دار المكتبة للنشر والتوزيع، ، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص: 65 .

المطلب الثاني: مهام محافظ الحسابات

يتولى محافظ الحسابات القيام بعدة مهام حسب القانون التجاري وحسب قانون التنظيمي للمهنة في الجزائر وفيما يلي شرح المهام التي يطلع بها:

إن مهمة مندوب الحسابات تنحصر في مراقبة أعمال الإدارة والاطلاع على حسابات الشركة وعلى دفاترها والتحقق من انضباطها ولقد جاءت المادة 715 مكرر 214 من القانون التجاري لتفصيل هذه المهام على النحو التالي:[1]

تتمثل مهمتهم الدائمة باستثناء أي تدخل في التسيير والتحقيق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة وكذا مراقبة انتظام الحسابات للشركة وصحتها كما يدققون في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها.

- ويصادقون على انتظام الجرد وحسابات الشركة والموازنة وصحة ذلك.

- يتحقق مندوبو الحسابات إذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين.

- ويجوز لهؤلاء أن يجروا طيلة السنة تحقيقات أو الرقابات التي يرونها مناسبة.

- كما يمكنهم استدعاء الجمعية العامة للانعقاد في حالة الاستعجال وقد نصت المادة 28 من قانون تنظيم المهنة في نفس السياق على مايلي:[2]

1- تشهد بان الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة وهي مطابقة تماما لنتائج العمليات التي تمت في السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية والهيئات المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه في نهاية السنة.

2- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبنية في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو المشتركين يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها أو الهيئات التي تتبعها أو بين المؤسسات التي يكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة.

[1] نادية فضيل "**شركات الأموال في القانون التجاري**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2003، ص:334 .

[2] مجموعة النصوص التشريعية و القانونية المتعلقة بضبط مهنة المحاسبة، منشورات الساحل، لسنة 2002، ص: 12.

3- يعلم المسيرين والجمعية العامة والهيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه واطلع عليه ومن طبيعة أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة.

وهذه المهام عبارة عن فحص قيم وثائق الشركة أو الهيئة المراقبة والمطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، ونصت المادة 29 من القانون على مايلي:

عندما تعد الشركة والهيئة كما تم النص عليها في المادة الأولى حسابات مدعمة يشهد محافظ الحسابات أيضا إن الحسابات المدعمة صحيحة وذلك بناءا على وثائق محاسبية أو تقرير محافظي الحسابات في المؤسسات التي تملك فيها الشركة أسهمها.

ويترتب عن المهمة إعداد تقرير يتضمن شهادة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظامية وصحة الوثائق السنوية كما أن المشرع الجزائري كلف محافظ الحسابات بمهام متعددة خاصة حتى يجعل منه الحارس الأمن على تطبيق القوانين داخل المؤسسة، هذه المهام الخاصة والمتعددة يمكن ذكر منها مايلي:[1]

1- أخطار الجمعية العامة للمؤسسة بكل المخالفات التي اكتشفها.

2- التدخل في حالة تغير رأس المال الاجتماعي بالزيادة أو بالتخفيض.

3- أخطار وكيل الجمهورية بالوقائع الإجرامية التي علم بها.

4- المصادقة على الميزانية التي تسمح بتقديم تسبيقات على الأرباح.

5- تقديم اقتراحات تعديل الأشكال والطرق الخاصة لحسابات النتائج والميزانية.

6- ممارسة الحق التفضيلي للاكتتاب.

7- فحص متطلبات التنازل والدمج والانفصال وتصفية الشركات.

8- استدعاء الجمعية العامة في حالة سوء تسيير مجلس الإدارة.

9- المصادقة على قائمة المكافئات من خمسة إلى عشر أشخاص المكافئون للمؤسسة.

[1]. بن يخلف أمال،" **المراجعة الخارجية في الجزائر** "، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر،2001- 2002، ص ص: 10-.103.

10- المصادقة النشاط الصافي عن طريق الأسهم يساوي على الأقل رأس المال الاجتماعي للمؤسسة الجديدة عند تحويل الأولى إلى شكل آخر.

11- التدخل في حالة ما إذا كانت الخسارة يساوي4/3 رأس المال الاجتماعي.

12- صياغة تقرير حول وضعية المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة إذا حولت إلى مؤسسة الأسهم.

13- يؤكد احترام المساواة بين المساهمين.[1]

المطلب الثالث: شروط و موانع تعيين محافظ الحسابات

أولا- شروط تعيين محافظ الحسابات:

حسب المواد 26،27 من القانون رقم 10-01 تعين الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات بعد موافقتها كتابيا، وعلى أساس دفتر الشروط، محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية، تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم، وتحدد عهدة محافظ الحسابات بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، لا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات بعد عهدتين متتاليتين، يتعين على محافظ الحسابات إعلام وكيل الجمهورية المختص إقليميا بذلك.

وصدر المرسوم التنفيذي رقم 11-32 تعين محافظ الحسابات وفقا لدفتر الشروط كما يلي:[2]

1- خلال اجل أقصاه شهر بعد إقفال أخر دورة لعهدة محافظ أو محافظي الحسابات، يتعين على مجلس الإدارة أو المكتب أو الهيئة المؤهلة لإعداد دفتر الشروط بغية تعيين محافظ أو محافظي الحسابات من طرف الجمعية العامة.

2- يجب أن يتضمن دفتر الشروط على الخصوص ما يأتي:

- يعرض عن الهيئة أو المؤسسة وملحقاتها المحتملة ووحداتها وفروعها في الجزائر وفي الخارج.

[1] بن يخلف أمال، مرجع سبق ذكره، ص: 103.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيدي رقم 11-32 المؤرخ في 27 جانفي 2011، العدد 7، المواد من رقم 3 إلى 15، ص ص: 23-24.

– ملخص المعاينات و الملاحظات والتحفظات الصادرة عن حسابات الدورات السابقة التي أبداها محافظ أو محافظو الحسابات المنتهية عهدتهم، وكذا محافظوا الحسابات إذا كان الكيان يقوم بإدماج الحسابات.

– العناصر المرجعية المفصلة لموضوع مهمة محافظ الحسابات والتقارير الواجب إعدادها.

– الوثائق الإدارية الواجب تقديمها.

–نموذج رسالة الترشح.

–نموذج التصريح الشرفي بعدم وجود مانع يحول دون ممارسة مهنية.

–المؤهلات والإمكانيات المهنية والتقنية.

3– يتحصل محافظ الحسابات المترشح من الكيان على ترخيص مكتوب لتمكينه من القيام بتقييم مهمة محافظ الحسابات، يسمح له بالاطلاع على مايلي:

– تنظيم الكيان وفروعه.

– تقرير محافظي الحسابات للسنوات المالية السابقة.

– معلومات أخرى محتملة ضرورية لتقييم المهمة.

يتم الاطلاع عل العناصر المذكورة أعلاه في عين المكان، دون نقل الوثائق أو نسخها، خلال اجل يحدده دفتر الشروط.

4– يلزم محافظ الحسابات ومساعدوه بالسر المهني عند اطلاعهم عل الوثائق وعلى وضعية الكيان الذي يعتزمون إخضاعه لمهمة محافظة الحسابات.

5– يوضح محافظ الحسابات في العرض استنادا إلى العناصر المذكورة في المادة أعلاه، ما يأتي:

– الموارد المرصودة.

– المؤهلات المهنية للمتدخلين.

– برنامج عمل مفصل.

– التقارير التمهيدية، الخاصة والختامية الواجب تقديمها.

– أجال إيداع التقارير.

6– يجب أن تتوافق الآجال والوسائل التي يجب أن يرصدها محافظ الحسابات للتكفل بالمهمة مع الأتعاب المناسبة التي تكون محل تقييم مالي للمهمة لمدة 3 سنوات مالية متتالية موافقة لعهدة محافظة الحسابات .

7– يمكن أن ترتب على عدم احترام الالتزامات من قبل محافظ الحسابات المعين في إطار العرض التقني العقوبات المالية المنصوص عليها في دفتر الشروط.

8– يجب أن يحدد دفتر الشروط إمكانية ترشح المهنيين كأشخاص طبيعيين أو أشخاص معنويين كما يجب على الخصوص توضيح إلزامية احترام حالات التنافي ومبدأ الاستقلالية كما يشترط أن ينتمي المتعهدون المعنويون إلى نفس المكتب أو إلى نفس الشبكة المهنية طبقا للأحكام التشريعية المعمول به.

9– في حالة تجديد عهدة محافظ الحسابات المنتهية عهدته،لا تلزم الهيئة أو المؤسسة بإعداد دفتر شروط جديد.

10– يجب أن يتضمن دفتر الشروط كل التوضيحات التي تسمح بتنقيط العرض التقني والعرض المالي من أجل اختيار محافظ الحسابات.

11– تقوم الهيئات والمؤسسات الملزمة بتعيين محافظ الحسابات أو أكثر بتشكيل لجنة تقييم العروض.

– تقوم اللجنة بعرض نتائج تقييم العروض، حسب الترتيب التنازلي، على جهاز التسيير المؤهل للقيام بمعاينتها وعرضها على الجمعية العامة قصد الفصل في تعيين محافظ الحسابات.

– غير أنه يجب أن يعادل عدد محافظي الحسابات الملزم استشارتهم على الأقل ثلاث (3) مرات عدد محافظي الحسابات الملزم تعيينهم.

12– يرسل محافظ الحسابات المقبول رسالة قبول العهدة للجمعية العامة للهيئة أو المؤسسة المعينة، خلال أجل أقصاه ثمانية (8) أيام، بعد تاريخ وصل استلام تبليغ تعيينه.[1]

[1] نسرين حشيشي، "**دور محافظ الحسابات في تقييم الرقابة الداخلية**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعةمحمد خيضر، بسكرة، 2011- 2012،ص ص: 11-13.

طبقا لأحكام المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري، إذا فشلت المشاورات أو لم تتمكن الجمعية العامة من تعيين محافظ الحسابات لأي سبب كان، يعين محافظ الحسابات بموجب أمر من رئيس محكمة مقر الهيئة أو المؤسسة بناء على عريضة من المسؤول الأول للكيان.

ثانيا– موانع تعيين محافظ الحسابات:

المادة 715 مكرر 6 من القانون التجاري لا يجوز تعيين محافظ الحسابات في الحالات التالية:

1- الأقرباء والأصهار لغاية الدرجة الرابعة، بما في ذلك القائمين بالإدارة ولأعضاء مجلس المديرين ومجلس مراقبة المؤسسة.

2– القائمون بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة وأزواج القائمين بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة التي تملك عشر (10/1) رأس مال المؤسسة أو إذا كانت هذه المؤسسة نفسها تملك عشر (10/1) رأس مال هذه المؤسسات.

3– الأشخاص الذين منحتهم المؤسسة أجرة بحكم وظائف محافظ الحسابات في أجل خمس سنوات إبتداء من تاريخ إنتهاء وظائفهم.[1]

كما نصت المادة 23 من القانون 91-08 على مايلي:[2] "علاوة على حالات التنافي المنصوص عليها في القانون التجاري لا يمكن للأشخاص الذين تقلوا من شركة أو هيئة خلال السنوات الثلاث الأخيرة أجور أو أتعاب أو ضمانات أن يعينوا محافظي الحسابات في الشركة أو الهيئة نفسها".

وقد أضافت المادة 34 من نفس القانون حالات أخرى تقع تحت طائلة التنافي وهي:

1– أن يقوم برقابة شركات يملك فيها بصفة مباشرة أو غير مباشرة مساهمات.

2– أن يمارس وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى شركة أو هيئة يراقب حساباتها.

3– أن يشغل منصبا مأجور في شركة أو هيئة راقبها من قبل أقل من 3 سنوات بعد وكالته.

[1] نفس المرجع السابق، ص 13.

[2] مجموعة النصوص التشريعية القانونية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

المبحث الثاني: التزامات ومسؤوليات محافظ الحسابات

تتميز مهنة محافظ الحسابات بمجموعة من المميزات التي خصصها المشرع الجزائري من ألتزامات ومسؤوليات التي يتبعها من أجل الوصول إلى التقرير السليم وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول:حقوق وواجبات محافظ الحسابات

أولا– حقوق محافظ الحسابات

تتمثل حقوق المراجع الخارجي في المجالات والنواحي التالية والتي تعتبر الأساس في تحديد ما يجب أن يتمتع به من سلطات تساعده في انجاز برنامج مراجعته وتحقيق أهدافه بدرجة عالية من الفعالية:

1– حق طلب أي مستندات أو دفاتر أو سجلات والاطلاع عليها للحصول على بيان معين أو معلومة أو تفسير نتيجة معينة وحق الاطلاع على القوانين أو اللوائح التي تحكم طبيعة عمل ونشاط الشركة.

2– حق طلب أي تقارير أو استفسار معين حول عملية معينة من أي مسؤول في الشركة في أي مستوى إدارة لتوضيح أمر ما لم يصل المراجع إلى تفسير مرضي له.

3– من حق محافظ الحسابات فحص وتدقيق الحسابات المختلفة والسجلات وفقا للقوانين واللوائح من ناحية ووفق لما تقضي به القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها من خلال المراجعة الحسابية إلى جانب ذلك فحص وتدقيق المجموعة المستندية من خلال المراجعة المستندية.

4- حق مراجعة وفحص باقي أصول الشركة على اختلاف أنواعها وكذلك التحقق من الالتزامات المستحقة على الشركة، وحق الاتصال بدائن الشركة للتأكد من صحة هذه الالتزامات.

5– حق دعوة الجمعية العامة للمساهمين للانعقاد في بعض الحالات التي لا تتحمل التأجيل أو التأخير.[1]

6– حق الامتناع عن إبداء رأيه في القوائم المالية إذا لم يستطيع تكوين رأي حولها، وعليه ذكر الأسباب التي عرقلت عمله.[2]

[1] محمد السيد سرايا، " **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل** "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص ص :61-63 .

[2] عبد الكريم علي ألرمحي، **"تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية"**، دار النشر و الطباعة، الأردن، 2002، ص: 68.

ثانيا– واجبات محافظ الحسابات

تتمثل فيما يجب أن يقوم محافظ الحسابات به من أعمال مختلفة لانجاز برنامج مراجعته على أكمل وجه وبشكل موضوعي وفعال، ومن أهم هذه الواجبات ما يلي:

1– عليه أن يقوم محافظ الحسابات بالفحص و التدقيق الفعلي لحسابات الشركة و دفاترها بما تحتويه من قيود يومية وحسابات أستاذ بغرض التحقق من سلامتها وكشف أي أخطاء والعمل على تصحيحها بالتعاون مع محاسبي الشركة.

2– قيام بإعداد تقاريره بصورة وافية بشأن الحسابات التي قام بفحصها وتدقيقها.

3– الطلب من رئيس مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للاجتماع، إذا أهمل رئيس مجلس الإدارة ذلك، أو إذا طلب ذلك مالا يقل عن 15% من حملة أسهم الشركة.

4- بذل العناية المهنية اللازمة أثناء تدقيق الحسابات، وجمع أدلة الإثبات الكافية.[1]

5– الاحتفاظ بملفات زبائنه لمدة 10 سنوات ابتداء من أول يناير الموالي لآخر سنة مالية للعهدة.[2]

المطلب الثاني:مسؤولية محافظ الحسابات

هناك ثلاثة مسؤوليات، مسؤولية مدنية، جنائية وتأديبية:

1– مسؤولية مدنية: إن محافظ الحسابات مسؤول تجاه الشركة وتجاه الغير، وعليه تعويض الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بهؤلاء في حالة ارتكاب أخطاء وتقصير، غير أنه لابد من إثبات أن الضرر ناتج، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، من تلك الأخطاء وذلك التقصير.

2– مسؤولية جنائية: قد يجد المراجع نفسه مسؤولا جنائيا، عند مخالفته بعض نصوص قانون العقوبات، في الحالات التالية، وهذا إذا استثنينا حالة عدم التصريح بالأعمال غير الشرعية الجمهورية:[3]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سبق ذكره ، المادة رقم 34.

[2] نفس المرجع ، المادة رقم 40.

[3] محمد بوتين، **"المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق"**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008 ،ص: 57.

- تقديم معلومات كاذبة حول وضعية المؤسسة.

- عدم احترام سر المهنة.

3- المسؤولية التأديبية: إذا أخل محافظ الحسابات باعتباره كعضو، بواجباته حسب ما تنص عليه قواعد الجمعيات والنقابات المهنية التي ينتسب إليها، فقد يتلقى المعني بالأمر إنذارا، لوما، فالتوقيف المؤقت عن مزاولة المهنة إلى شطب الاسم من جدول الأعضاء المرخص لهم بمزاولة المهنة.[1]

المبحث الثالث: منهجية محافظ الحسابات

قبل أن يصادق محافظ الحسابات بتنفيذ مهمته عليه أن يجمع بمختلف جوانب عمله، حيث يكمل مهمته بمنهجية تكون واضحة حيث يقوم أولا تخطيط لعملية التدقيق ويجمع أدلة الإثبات وفي الأخير ينهي عمله بكتابة تقرير.

المطلب الأول: التخطيط لعملية التدقيق

يخصص محافظ الحسابات وقتا معينا للإعداد والتخطيط لعملية التدقيق لأن التخطيط الملائم لعمل محافظ الحسابات يساعد في التأكد من أن العناية الملائمة قد أعطت مجالات هامة في عملية التدقيق، ويساعد على توزيع الأعمال بشكل ملائم على المساعدين وتنسيق العمل الذي يتم من قبل المحافظين الآخرين والخبراء، إن مدى التخطيط يختلف استنادا إلى حجم المؤسسة وخبرة محافظ الحسابات مع المؤسسة ومعرفته بطبيعة العمل.

والتخطيط يعني وضع إستراتيجية لطبعة إجراءات التدقيق المتوقعة ويخطط محافظ الحسابات لتأدية عمله في الوقت المناسب.[2]

أولا- خطة التدقيق:

على محافظ الحسابات وضع وتوثيق خطة التدقيق الشاملة واصفا المدى المتوقع من عملية التدقيق وكيفية تنفيذها وفي الوقت الذي يجب أن تحتوي مذكرة خطة التدقيق الشاملة على تفاصيل كافة الاسترشاد بها عند وضع

[1] نفس المرجع السابق، ص: 58 .

[2] حسين يوسف القاضي، حسين أحمد دحدوح ،**"مراجعة الحسابات المتقدمة"**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 242.

برنامج التدقيق، فإن التحديد الدقيق لشكل ومضمون الخطة استنادا إلى حجم المؤسسة، وتعقيدات عملية التدقيق والمنهجية التقنية الخاصة المستعملة من قبل محافظ الحسابات بوضع خطة التدقيق الشاملة هي:[1]

1- المعرفة بطبيعة العمل:

- العوامل الاقتصادية العامة وظروف القطاعات الاقتصادية التي تؤثر في أعمال المؤسسة.

- الصفات المميزة للمؤسسة ولأعمالها ولأدائها المالي ولمتطلبات الإفصاح،ومن ضمنها التغيرات منذ تاريخ التدقيق.

- المستوى العام لكفاءة الإدارة.[2]

2- فهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية:

- السياسات المحاسبية المطبقة من قبل المؤسسات والثغرات على تلك السياسات.

- المعرفة المكتسبة لمحافظ الحسابات للنظام المحاسبي ولنظام الضبط الداخلي والتأكيدات المتوقع وضعها على اختيارات الرقابة والإجراءات الجوهرية.

- تأثير الإقرارات الجديدة في مجال المحاسبة والتدقيق.

3- المخاطر والأهمية النسبية:[3]

- التقديرات المتوقعة للمخاطر الذاتية وهي قابلية إثبات خطأ يمكن يكون جوهريا إما فرديا، و المخاطر الرقابية هي المخاطر بإحتمال حدوث خطأ في إثبات يمكن أن يكون جوهريا إما فرديا أو عند تجميعه مع أخطاء أخرى .

- وضع مستويات للأهمية النسبية لأغراض التدقيق، إمكانيات وجود أخطاء جوهرية و من ضمنها الخبرة من القرارات السابقة.

---

[1] نسرين حشيشي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] طارق عبد العال حماد،"**موسوعة معايير المراجعة، شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى،2004، ص:697

[3] أحمد حلمي جمعة، "**تطور المعايير التدقيق و التأكيد الدولية و قواعد أخلاقيات المهنة**"، حقوق الطبع محفوظة الناشر، عمان، الطبعة الأولى 2008، ص ص: 74-75.

- تحديد مجالات محاسبية معقدة ومن ضمنها تلك التي تحتوي على تقديرات محاسبية.

4- طبيعة الإجراءات وتوقيفها:

- إمكانية تغير التأكيدات على مجالات خاصة للتدقيق.

- عمل التدقيق الداخلي وتأثيره على إجراءات التدقيق الخارجي.

- تأثير تقنية المعلومات على عملية التدقيق.

5- التنسيق والتوجيه والإشراف والمتابعة:

مشاركة المحافظين آخرين في تدقيق الأقسام التابعة مثلا: المؤسسات التابعة أو الفروع أو الأقسام.

- متطلبات التوظيف، اشتراك الخبراء، عدد المواقع.

ثانيا- برنامج التدقيق:

يحتاج محافظ الحسابات عند القيام بالتخطيط لعملية تدقيق البيانات المالية إلى تصميم برنامج التدقيق، لذلك يعرف بأنه: "خطة مرسومة على هذه النتائج التي توصل إليها محافظ الحسابات بعد دراسة و تقييم لنظام الرقابة الداخلية وذلك بهدف تدقيق البيانات المالية".[1]

ويتضح أن هدف تصميم برنامج التدقيق يتضمن العناصر التالية:

1- تحديد خطوات الفحص الذي يغطيه برنامج التدقيق ينبغي أن يغطى الإجراءات المتعلقة بتقييم نظام الرقابة الداخلية أو الإجراءات المحاسبية المستخدمة بواسطة المؤسسة، ويجب أن تنتج بنتائج مرضية في هذا المجال بأقل جهد وتكلفة ممكنة.

2- توقيف أداء وانجاز ك0ل خطوة.

3- تحديد نطاق وإطار العمل المطلوب حفاظا على وقت محافظ الحسابات.

[1] أحمد حلمي جمعة ، "**مدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 272.

4- تحديد مسؤولية كل محافظ من المساعدين عن تنفيذ مرحلة من المراحل التي يتكون منها البرنامج عندما يتولى تنفيذه فريقا من المحافظين.[1]

ثالثا- أوراق العمل:

تم تعريف أوراق العمل على أنها تشمل كل الأدلة والقرائن التي يتم تجميعها بواسطة المراجع لإظهار ما قام به من عمل، والطرق والإجراءات التي اتبعها، والنتائج التي توصل إليها، و بواسطتها يكون لدى محافظ الحسابات الأسس التي يستند إليها في إعداد التقرير والقرائن لمدى الفحص الذي قام به، والدليل على إتباع العناية المهنية أثناء عمليات الفحص.[2]

و سنميز بين أنواع أوراق العمل في النقطتين التاليتين:

- الملف الدائم.

- ملف الدورة الحالية.

1- **الملف الدائم**: يحتوي الملف الدائم على العناصر الآتية:

- عموميات: تشمل هذه النقطة على كل ما يتعلق بعقود التأسيس وعدد الأسهم وتوزيعها بين المساهمين مع بيان حصة كل مساهم والنظام الداخلي للمؤسسة، وكل ما يصف عملياتها وأنشطتها ومراحل التصنيع الأساسية داخلها والخريطة التنظيمية مع ذكر أسماء ومراكز الأشخاص المسؤولين داخلها والوسائل التقنية الكفيلة بتحقيق الخطة الإنتاجية المرسومة من قبلها.

- وثائق تتعلق بنظام الرقابة الداخلية: يشمل هذا البند على كل التقارير المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية للسنوات الماضية مع تقديم وصف مدقق لمقوماتها ومدى الالتزام بإجراءاتها على مستوى المديريات والوظائف.

- الحسابات السنوية والتقارير: يحتوي هذا العنصر على كل الحسابات المتعلقة بالمؤسسة من موجودات ومطالب وحسابات النواتج والأعباء وحسابات النتائج وبرامج المراجعة بالنسبة للسنوات الثلاثة الماضية، وكذا التقارير العامة والخاصة والاستثنائية المتعلقة بحسابات المؤسسة.

[1] محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

[2] محمد سمير صبيان، "**دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص: 337.

– التحاليل الدائمة للحسابات: يكون من المفيد أن يحتفظ محافظ الحسابات في ملفه الدائم على بعض التحاليل الهامة التي أجريت على بعض الحسابات بغية مقارنتها بالسنوات السابقة وأخذ معطيات السنة الحالية كسنة للمقارنة، عادة ما تستخدم تحاليل الحسابات المتعلقة بالمصاريف الإعدادية، الأسهم، القروض، الديون طويلة الأجل، الزبائن، المؤونات، الموردون المخزونات وإلى غير ذلك من الحسابات التي يرى محافظ الحسابات أهميتها انطلاقا من طبيعة نشاط المؤسسة.

– كل ما يتعلق بالجانب الجبائي والاجتماعي: يحتفظ محافظ الحسابات بالوثائق الواردة من إدارة الضرائب والدالة عن نظام التصاريح الواجب إتباعه وعن المعدلات الواجب الخضوع لها، وكل ما يتعلق بالرقابة الجبائية وشبه الجبائية والاشتراكات في الضمان الاجتماعي "CNASAT" نظرا لأهميتها وكذلك الشأن بالنسبة للوثائق المتعلقة بالعلاقات مع المنظمات العمالية داخل المؤسسة والنظام الاجتماعي داخلها.

– كل ما يتعلق بالجانب القانوني: تحتوي هذه النقطة على العناصر المكونة للشق القانوني للمؤسسة، مثل: محاضر الاجتماع لمجلس الإدارة وكذا العقود المبرمة مع المؤسسة كعقد التأمين أو عقود الصفقات والوثائق المتعلقة ببراءة الاختراع وما يتعلق بالتقارير القانونية.

2– ملف الدورة الحالية:

يختلف ملف الدورة الحالية عن الدورة الحالية عن الدائم كونه يخص جمع كافة الأدلة والقرائن المبررة للعمليات التي تم تسجيلها، و الطرق المتبناة خلال الدورة موضوع المراجعة، لذلك نستطيع أن نقول بأن هذا الملف يحتوي على:

- برنامج تفصيلي لعملية المراجعة.
- الحسابات السنوية للمؤسسة وكذا التحليلات المدعمة لأرصدتها.
- التقارير العامة والخاصة المتعلقة بالدورة موضوع المراجعة.
- الخطوات المتبعة لتقييم نظام الرقابة الداخلية، والتقرير المدعم لذلك والوثائق المستعملة في التقييم.[1]

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، " **المراجعة و تدقيق الحسابات الإطار النظري و الممارسة التطبيقية** "، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر،الطبعة الثالثة، 2005، ص ص:129-130.

- الملاحظة الناجمة عن الحسابات المفحوصة.

- كل المراسلات التي تمت مع أطراف من خارج المؤسسة كالبنوك، العملاء والموردون.

المطلب الثاني: أدلة الإثبات

سنعالج في هذا البند أدلة الثبات باعتبار أن محافظ الحسابات يقوم بفحص البيانات المحاسبية والمستندات والتحقق من المعلومات المحاسبية المقدمة بعد المعالجة بغية التقرير عليها وإبداء رأيه الفني المحايد حول مدى تعبير نتيجة أعمال المؤسسة عن المركز المالي الحقيقي لها.

تتوقف صحة المعلومات على درجة اعتماد الأدلة المدعمة لذلك وعن الأساليب السليمة في المعالجة وقوة نظام الرقابة الداخلية المتبنى، لذا سنحاول التطرق إلى هذا البند من خلال العناصر الآتية:[1]

أولا- أنواع أدلة الإثبات:

توجد أنواع عدة لأدلة الإثبات هي:

1- الوجود الفعلي: يعتبر الوجود الفعلي للمواد والعناصر الأصول الثابتة دليل إثبات قوي على الوجود، بيد أن الوجود لا يعكس بشكل آلي ملكية المؤسسة للموجودات المتوفرة ولا صحة وسلامة تقييمها، لذلك يجب على محافظ الحسابات إثبات ملكية المؤسسة للموجودات بكل أنواعها وصحة تقييمها وفقا للطرق المعمول بها.

2- المستندات المختلفة المؤيدة للعمليات: تعتبر المستندات من أكثر الأدلة والبراهين أهمية من وجهة نظر المراجع، إذ تحتوي هذه الأخيرة على كافة البيانات اللازمة للتحقق من حدوث عملية معينة ومن صحة إثباتها في السجلات المحاسبية، و الواقع أن يتم إعداد هذه المستندات وفقا للنصوص المعمول بها ومن طرف جهات مرخص لها ذلك قانونا، يمكن تصنيف هذه المستندات إلى ثلاثة مجموعات هي على النحو الآتي:

- مستندات تم إعدادها من طرف جهات خارج المؤسسة ومستعملة داخلها، كالفواتير المتعلقة بالشراء أو الكشوف البنكية مثلا.

[1] محمد التهامي طواهر، مرجع سبق ذكره، ص:132.

– مستندات تم إعدادها داخل المؤسسة ومستعملة خارجها، كفواتير البيع والشيكات والتصاريح الجبائية وشبه الجبائية وإلى غير ذلك.

– مستندات معدة ومستعملة داخل المؤسسة، كالدفاتر المحاسبية ووصول الاستلام والكشوف الإجمالية للرواتب وإلى غير ذلك.

عند بداية عملية الفحص المستندي ينبغي على محافظ الحسابات مراعاة الاعتبارات الأساسية التالية:

– أن يكون المستند مستوفيا لكافة الشروط القانونية، فعلى سبيل المثال الفاتورة ينبغي أن تحتوي على التاريخ، اسم المؤسسة وعنوانها ورأسمالها ورقمها الجبائي والبنكي، اسم المؤسسة الموجه لها الفاتورة، تعيين المواد وكميتها وسعرها الوحدوي والمبلغ الإجمالي والرسم، الإمضاء والختم.

– أن يكون المستند خاصا بالمؤسسة ومعزز لعملية تدخل في نطاق نشاطها.

– أن يكون المستند مستوفيا لجميع التوقيعات طبقا لما تقتضيه إجراءات نظام الرقابة الداخلية.

– أن يكون المستند أصلا وليس نسخة أو صورة، و في حالات عدم توفر أصول المستندات، كما هو الحال بالنسبة لفواتير المبيعات، إذ أن أصولها ترسل إلى الزبائن، فيجب على المراجع التأكد من صحة البيانات الواردة في النسخ والصور باستخدام كافة الوسائل المتاحة.

3– الإقرارات المعدة خارج المؤسسة: تستعمل هذه الإقرارات المكتوبة من أطراف خارجة عن المؤسسة، وتضم شهادات من الموردين والعملاء والبنوك على صحة أرصدة هذه الحسابات والمصادقة عليها أو عكس ذلك، إن هذه الإقرارات تعطي لمحافظ الحسابات دليل من خارج المؤسسة يؤكد المعلومات المقدمة أو ينفيها باعتبارها طرفا فيها.[1]

4– الإقرارات المعدة داخل المؤسسة: تستعمل الإقرارات المعدة داخل المؤسسة كدليل للمعلومات الواردة في القوائم المالية الختامية، كإعداد تقرير يشهد على أن الإدارة استعملت طريقة التكلفة الوسيطية المرجحة في تقييم السلع المستهلكة وفي تقييم مخزون آخر المدة مثلا.

[1] نفس المرجع السابق، ص: 134.

5– وجود نظام سليم للرقابة الداخلية: إن قوة و سلامة نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة يعتبر دليلا ماديا على سلامة ومصداقية المعلومات المحاسبية المتواجدة في القوائم المالية الختامية، كون أن هذا النظام يستعمل كمحددا أساسيا لنطاق الاختبار بالنسبة للمفردات موضوع الفحص والمفردات التي لا يجري عليها الفحص، إذ تستمد هذه الأخيرة دليل صحتها وسلامتها من قوة نظام الرقابة الداخلية.

6– صحة الأرصدة من الناحية الحسابية: إن المعالجة المحاسبية للبيانات تمر عبر مراحل عدة وتستغرق وقت كبير خاصة في ظل المؤسسات ذات العمليات الكثيرة، مما يسمح بحدوث أخطاء تؤثر على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، لذلك ينبغي تأليه المعالجة الحسابية بشكل سليم يسمح بتفادي حدوث الأخطاء وتقليص الوقت المستغرق في المعالجة. إن تأليه المعالجة المحاسبية واستعمال الآلات الحاسبة يعتبر دليلا ماديا على صحة وانتظام الدفاتر والسجلات المحاسبية.

ثانيا– وسائل الحصول على أدلة الإثبات:

يعمل محافظ الحسابات للحصول على أدلة الإثبات بغية التأكد من صحة وتعبير المعلومات المحاسبية المقدمة للوضعية الحقيقية للمؤسسة وملاءمتها لاتخاذ القرارات، وكذا محاولة تقويم وتوجيه النظام المولد لها، و في ظل الإطار السابق يمكن لمحافظ الحسابات من تأسيس رأي فني محايد حول القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة. سنميز بين وسائل الحصول على أدلة الإثبات من خلال النقاط التالية:

1– الجرد الفعلي: يعتبر الجرد الفعلي أحد أهم الوسائل التي تمكن من الحصول على أدلة الإثبات، فإجراء الجرد وفق ما ينص عليه المخطط المحاسبي الوطني في مادته 17 المتعلقة بالجرد الفعلي للاستثمارات وما نص عليه الأمر الرئاسي رقم 19 المؤرخ في 27 جانفي 1982 والمتعلق بالجرد الفعلي لموجودات المؤسسة، يمكن من إعطاء دليل مادي على الوجود الفعلي للاستثمارات والمخزونات، وذلك من خلال النتائج النهائية لعملية الجرد في جدول ممضي عليه من الأطراف القائمة بالعملية.

2– المراجعة الحسابية: يقوم المراجع وفق هذه الوسيلة بالتحقق من صحة العمليات الحسابية التي يقوم بها المحاسب أو التي تحتويها المستندات المحاسبية والكشوف أو الدفاتر، والتأكد من أن التوازن حقيقي في العمليات الحسابية وليس صوريا كالعملية الحسابية على الفاتورة، بغية توضيح المبلغ خارج الرسم والرسم والمبلغ الإجمالي ومقابلة ذلك بالتدفق المالي الذي يحدث نتيجة عملية البيع أو الشراء مثلا.

3- المراجعة المستندية: تعتبر المراجعة المستندية وسيلة للحصول على أدلة الإثبات من خلال اعتماد التسجيل المحاسبي للعمليات على المستندات، لذلك يقوم محافظ الحسابات بفحص المستندات بغية التأكد من صحتها وتطابقها مع الشروط الشكلية والموضوعية الواجب توافرها والتحقق من أن لكل عملية وتسجيل محاسبي له مستند يعتمد عليه، وأن كل مستند قد تم تسجيله ولم يتم استبعاده أو إخفاؤه لإعطاء الصبغة الشمولية للمعلومات المحاسبية المقدمة لمستعمليها.

4- المراجعة القياسية: هي وسيلة يلجأ إليها محافظ الحسابات بغية الحصول على نتائج معينة في وقت قياسي، إذ يقوم محافظ الحسابات في هذا الإطار بقياس عنصر بعنصر آخر، كأن يقيس الرسم على القيمة المضافة الناتج عن المبيعات برقم الأعمال المحقق أو أن يقيس اقتطاع الضمان الاجتماعي بالكتلة الأجرية للعمال، وأن يقيس عنصر معين بنفس العنصر خلال عدة سنوات كأن يقيس ربحية المؤسسة خلال الخمس سنوات الأخيرة مثلا.

5- المصادقات: هي عبارة عن اعترافات وشهادات من طرف المدينين والدائنين بصحة الرصيد أو عدم صحته، إذ يتم إعدادها من طرف المؤسسة موضوع المراجعة بطلب من محافظ الحسابات على أن يكون الرد موجه إليه مباشرة، تأخذ هذه المصادقات الأشكال التالية:

- مصادقات إيجابية: في هذه الحالة يطلب من الطرف الآخر التقرير على صحة أو خطأ الرصيد الموضح في المصادقة.

- مصادقات سلبية: في هذه الحالة يطلب من الطرف الآخر التقرير على خطأ الرصيد المبين في المصادقة وعدم التقرير في حالة صحته.

- مصادقات بيضاء: في هذه الحالة يتم إعداد المصادقة بدون رصيد ويطلب من الطرف الآخر التقرير عن الرصيد المتواجد في دفاتره.

6- الاستفسارات: تستعمل هذه الوسيلة في الحصول على أدلة لإثبات صحة المعلومات المتحصل عليها والتأكد من مدى العمل على تحقيق الأهداف والالتزام بالخطط، ومن أجل تحقيق ذلك يمكن أن يكون الاستفسار شفويا أو تحريريا كحالات تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة أو كحالات الاستفسار عن الأنماط والطرق المحاسبية المتبناة أو عن الأساليب والوسائل المتوفرة خلال السنة موضوع المراجعة.

7- المقاربات: تستعمل هذه الوسيلة في الحصول على أدلة تثبت صحة ما تم تسجيله محاسبيا من عمليات، إذ يقوم محافظ الحسابات مثلا بمطابقة التسجيلات المحاسبية المتعلقة بيومية البنك في المؤسسة بما تم فعلا على مستوى البنك من خلال الكشوف المرسلة من قبله. إن فعالية هذه الوسيلة تكمن في التأكد من صحة المعلومات المحاسبية باستعمال كافة المعطيات المتاحة من قبل الأطراف الأخرى (داخلية أو خارجية)، وتضفي هذه الوسيلة على المعلومات المحاسبية مصداقية أكبر وقبولا واسعا لدى قراء القوائم المالية للمؤسسة. [1]

المطلب الثالث: إعداد التقرير

أولا- تعريف التقرير:

كان البيان الذي يقدمه محافظ الحسابات عن القوائم المالية، يطلق عليه لفظ "شهادة" في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم استبدلت الشهادة بلفظ "تقرير" تمشيا مع ما هو متبع في انجلترا.

بعض الكتاب يرى أن عملية التدقيق تتم بالاعتماد على إجراءات التدقيق الاختيارية ولهذا فإنه لا يمكن لمحافظ الحسابات أن يقرر أو يشهد بشيء عن نتائج عملية التدقيق، وإنما هو يكتب تقريرا يمثل نتيجة ما قام به من أعمال، فهو لا يستطيع أن يكتب شهادة لأن ذلك يعني أنه يقر بأن كافة البيانات الواردة في القوائم المالية هي بيانات صحيحة صحة مطلقة، وهذا يتنافى مع الواقع لأن بعض البيانات اعتمدت في استخراجها على التقرير الشخصي مثل: تكوين الاحتياطات والمخصصات وتقييم المخزون السلعي.

وبذلك يمكن القول أن تقرير محافظ الحسابات هو عبارة عن بيان مكتوب يلخص رأي محافظ الحسابات المعتمد على ما قام به من وسائل وإجراءات فنية في فحص و مراجعة البيانات المالية في المستندات والدفاتر والكشوف وكذلك قوائم نتيجة الأعمال (متاجرة وأرباح وخسائر وميزانية)، ويقدم إلى الهيئة العامة للمساهمين في شركات الأموال أو إلى صاحب المشروع الفردي أو شريك في شركات الأشخاص ويوضح التقرير بصفة أساسية رأي المدقق في قوائم نتيجة الأعمال عن الأرباح الحقيقة والمركز المالي الحقيقي والمشرع في نهاية الفترة المالية، بالإضافة إلى عناصر أخرى يتضمنها التقرير. [2]

[1] محمد التهامي طواهر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 135-139.

[2] خالد الخطيب، خليل الرفاعي، "**علم تدقيق الحسابات** "، دار المستقبل، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص: 97 .

ونستنتج مما سبق أنه يمكن أن نعرف التقرير على أنه ملخص مكتوب يبدي فيه المدقق رأيه الفني المهني المحايد عن صحة البيانات الواردة في القوائم المالية والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ويوجه هذا التقرير إلى الأطراف ذوي العلاقة لمثل هذه البيانات.

ثانيا– أنواع التقارير:

تتعدد التقارير التي يعدها مدقق الحسابات وفق للزاوية التي ينظر لها:

1– من حيث درجة الالتزام:

تقسم التقارير من حيث درجة الإلزام إلى نوعين هما:

- **التقارير الخاصة:**

وهي التقارير المرتبطة بمهام محددة وخاصة، ولم ينص القانون على إعدادها. مثال ذلك تقرير المشروعات الفردية و شركات الأشخاص. ومن مثاله أيضا المراجعات الجزئية، في ظل أي قانون أو عدمه، تقييم الشهرة أو تقدير الخسارة الناجمة عن حريق ما وما شابه.

- **التقارير العامة:**

وهي التقارير التي يعدها المدقق تمشيا مع نصوص القوانين المنظمة للشركات كقانون رقم 22 لسنة 1997 في الأردن والذي ألزم الشركات المساهمة بتدقيق حساباتها من قبل مدقق خارجي، وغالبا ما يطلق على هذا النوع من التقارير تقرير الميزانية وهو التقرير الوحيد الذي نص عليه القانون المدني الأردني، بينما نصت بعض التشريعات الأخرى على أنواع أخرى من التقارير مثل: الإقرار الضريبي وتقرير زيادة رأس المال وتقرير إصدار الأسهم والسندات.[1]

2– من حيث محتويات التقرير:[2]

يمكن تقسيم التقارير من حيث محتوياتها إلى الأنواع التالية:

[1] حسين يوسف القاضي، حسين أحمد دحدوح، " **تدقيق الحسابات** "، الدار العلمية و الدولية للنشر و التوزيع، الأردن، 2000، ص: 50 .
[2] توفيق مصطفى أبو رقية، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

– التقارير المختصرة:

هي التقارير المتعارف عليها بالتقارير القصيرة ويطلق عليها البعض تقرير الميزانية، ويتكون هذا التقرير من جزئين هما، جزء خاص بفقرة النطاق، ويبين فيها المدقق عملية التدقيق والغرض منها. والجزء الثاني هو فقرة الرأي، وتتضمن الرأي الفني المحايد لمدقق الحسابات حول دفاتر المنشأة والقوائم المالية ونتيجة الأعمال خلال الفترة المالية محل التدقيق، يتضمن نموذج التقارير المختصرة القوائم المالية الأساسية و التي تتمثل في:

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة الأرباح المحتجزة.
- قائمة التغير في المركز المالي.
- الملاحظات المرافقة للتقرير المالي والتي توضح السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية.
- الجداول التفصيلية الخاصة ببنود القوائم المالية.
- الملاحظة التوضيحية المرافقة للتقرير المالي والخاصة بعناصر القوائم المالية.

– التقارير المطولة:

وهي التقارير التي تعد لأغراض خاصة وتقدم للإدارة، ويتضمن هذا النوع من التقارير شرح مفصل، وأمور لا يرد ذكرها في التقرير المختصر، ومن الأمثلة عليها التقارير الخاصة بشرح الأخطاء التي اكتشفها المدقق أثناء عمله، توصيات المدقق بخصوص النظام المحاسبي لرفع كفاءته، تقديم التوصيات لتطوير نظام الرقابة الداخلية بذلك يتضمن التقرير المطول معلومات يتم عرضها خارج نطاق القوائم المالية و لا تعتبر ضرورية للالتزام بالمبادئ المحاسبية ومن هذه المعلومات:

- جداول و معلومات لبعض بنود القوائم المالي الأساسية.
- ملخص لبعض البنود مثل الدخل وربحية السهم العادي.

- بعض الحسابات التفصيلية مثل: المصاريف الإدارية، المصاريف التسويقية.

- بعض الجداول و الأشكال والبيانات الإحصائية.

- بعض المعلومات غير المحاسبية.

- عرض لإجراءات التدقيق التي تم إتباعها في فحص بعض العناصر.

3- من حيث إبداء الرأي:[1]

تقسم التقارير من حيث إبداء الرأي إلى الأقسام التالية:

- **الرأي المطلق:**

يصدر المدقق هذا الرأي بدون تحفظات عندما لا يجد المدقق أي ملاحظات أو اقتراحات خلال قيامه بعملية التدقيق ذات أثر على صحة القوائم المالية، بمعنى أن القوائم المالية تمثل واقع المنشأة، يتم استخدام هذا الرأي من قبل المدقق في الحالات التالية:

- أن يكون المدقق قد حصل على أدلة وقرائن إثبات كافية.

- أن تكون الأدلة والقرائن التي حصل عليها المدقق تؤكد عدم الخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأن تطبيق المبادئ والطرق المحاسبية ثابتة من فترة مالية إلى أخرى، بمعنى عدم حدوث تعديلات تؤثر على أرقام القوائم المالية وأرقام المقارنة.

- أن لا يكون هناك ظروف أو أحداث غير عادية "طارئة" يمكن أن تؤثر بشكل جوهري على أرقام القوائم المالية أو تؤثر على فرض الاستمرار حتى تاريخ إصدار تقرير المدقق.

[1] محمد أمين بن يمينة، "**مدى إتباع محافظي الحسابات عند إعداد التقارير لمعايير التدقيق الدولية** "، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2012-2013، ص: 24.

- **الرأي المتحفظ:**

هو أن يصدر المدقق تقرير متحفظ بسبب وجود بعض الاعتراضات، ويجب على المدقق أن يذكر هذه التحفظات وأثرها على القوائم المالية المتدفقة. يمكن أن تقسم التحفظات التي يصدرها مدقق الحسابات على الأنواع التالية:

– حالة وجود قيود تؤدي إلى تحديد نطاق عمل المدقق مثل تحديد مسؤولية المدقق كاعتماده حسابات الفروع رغم

أنه لم يقم بزيارة هذه الفروع شخصيا، أو عدم استلامه ردود المصادقات المرسلة للعملاء.

– وجود اختلاف بين المدقق وإدارة المنشأة بخصوص القوائم المالية.

– عدم التيقن من أمور تؤثر على القوائم المالية ويعتمد التيقن منها على ظروف المستقبل.

– التحفظات التي تشير إلى مخالفة المنشأة لقانون الشركات أو للنظام الداخلي لها مما يؤثر على مركزها المالي.

- **الرأي السلبي:**

وهو التقرير الذي يتضمن رأيا معاكسا عندما يتأكد المدقق بأن القوائم المالية لا تعكس الصورة الصحيحة لواقع المنشأة وعندها يجد المدقق أن التحفظ في تقريره غير كافيا لإفصاح عن النقص والتضليل في القوائم المالية ويجب على محافظ الحسابات بيان أسباب إصداره للرأي السلبي وذلك في الحالات التالية:

– عند عدم رضا المدقق عما تمكنه القوائم المالية من معلومات وأنها لا تمثل الصورة الصادقة والعادلة للوضع المالي للمنشأة.

– عدم التوافق بينه وبين الإدارة فيما يتعلق بوجود مشاكل في الدفاتر والسجلات مثل: التزوير والتضليل مما يؤثر على عدالة القوائم المالية.[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص:25.

خلاصة:

ومن خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يتضح لنا إن المهمة الرئيسية لمحافظ الحسابات هي فحص الحسابات والبيانات المالية بقصد التحقق من تطبيق المبادئ المهنية وإتباع القوانين بطريقة سليمة من سنة إلى أخرى ويكون الغرض من هذه المهمة هو إعطاء رأي فني محايد حول القوائم المالية و مدى عدالة المركز المالي، ويشترط عليه أن يكون مستقلا ومحايد عن المؤسسة وذو كفاءة وخبرة مهنية فلابد من الوصول إلى إقناع الأطراف ذات المصالح بوضعية المؤسسة.

كما يمكننا القول بأن مهنة محافظ الحسابات من المهن العريقة في الدول المتقدمة، فنتيجة لما تؤديه من خدمات إلى تلك الجهات العديدة فإنها تخدم الاقتصاد الوطني وتساهم بشكل كبير في تنمية المجتمعات في مجال حماية الاستثمارات والكشف عن حالات الغش والتلاعبات المحاسبية.

تمهيد:

إن من أهم أعمال محافظ الحسابات دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية، كما تعتبر نقطة الانطلاق الذي يرتكز عليها محافظ الحسابات عند إعداده لبرنامج التدقيق، و يتحقق من الأهداف الذي وضعتها إدارة المؤسسة في نظام الرقابة الداخلية وهي حماية أصولها وضمان صحة بياناتها المالية.

مع كل هذا فلا بد من فهم نظام الرقابة الداخلية و توضيح المفاهيم التي تخص الرقابة الداخلية والتطرق إلى الإجراءات ومقوماتها ولدراسة أشمل لما تم ذكره ارتأينا تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: مدخل لنظام الرقابة الداخلية**
- **المبحث الثاني: مقومات و مكونات نظام الرقابة الداخلية**
- **المبحث الثالث: محافظ الحسابات ودوره في تفعيل نظام الرقابة الداخلية**

المبحث الأول: مدخل لنظام الرقابة الداخلية

يعد نظام الرقابة الداخلية ذو أهمية لتحقيق التسيير المحكم للمؤسسات كما أنه الأساس الذي يعتمد عليه في متابعة تنفيذ الخطة المرسومة التي تجسد سياستها لهذا أعطيت عدة تعاريف لنظام الرقابة الداخلية كما يوجد هناك أنواع وأهداف وغيرها وسنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف نظام الرقابة الداخلية

من أهم التعاريف الحديثة والمعاصرة لنظام للرقابة الداخلية ما صدر عن المعاهد والمنظمات والهيئات الدولية المتخصصة في هذا الميدان ومنها:

التعريف الأول:

عرفها المعيار الدولي لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة رقم 400، الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC على أنها "كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى أهدافها مع ضمان إدارة منظمة وكفاءة عمل عالية بالإضافة الالتزام بسياسات حماية الأصول، ومنع الغش، واكتشاف الأخطاء، والتحقق من دقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثقة في الوقت المناسب ".[1]

التعريف الثاني:

عرفتها لجنة حماية المنظمات COSO على أنها: " عمليات وضعت من قبل مجلس إدارة المؤسسة وموظفين آخرين، لتأمين وتوفير الحماية الكافية والتأكد من إمكانية تحقيق المؤسسة لأهدافها".[2]

التعريف الثالث:

" الرقابة الداخلية هو تخطيط التنظيم الإداري للمشروع وما يرتبط به من وسائل، أو مقاييس تستخدم داخل

[1] غسان فلاح المطارنة، "**تدقيق الحسابات المعاصر الناحية و النظرية** "، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثانية، 2009، ص: 207.

[2] Jean LUC SIRUGUET, **Le contrôle interne bancaire et la fraude**, éd Dunod, Paris, 2006, p96

المشروع للمحافظة على الأصول، اختيار دقة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها وتنمية الكفاية الإنتاجية، وتشجيع السير بالسياسات الإدارية في طريقها المرسوم".[1]

المطلب الثاني: أنواع الرقابة الداخلية

ولتحقيق هذه الأهداف كان لابد من تقسيم الرقابة الداخلية إلى الأقسام التالية:[2]

1– **الرقابة الإدارية:** وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية. وهي تعتمد في سبيل تحقيق هدفها وسائل متعددة مثل الكشوفات الإحصائية، ودراسات الوقت والحركة، وتقارير الأداء، والرقابة على الجودة، والموازنات التقديرية، والتكاليف المعيارية، واستخدام الخرائط والرسوم البيانية، وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين، وهي كما نرى متعلقة بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية منها أو المالية.

2– **الرقابة المحاسبية:** وتشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها، و يضم هذا النوع وسائل متعددة منها على سبيل المثال: إتباع نظام القيد المزدوج، و استخدام حسابات المراقبة (الإجمالية) وإتباع موازين المراجعة الدورية، وإتباع نظام المصادقات، و اعتماد قيود التسوية من موظف مسؤول، ووجود نظام مستندي سليم، وإتباع نظام التدقيق الداخلي، وفصل الواجبات الخاصة بموظف الحسابات عن الواجبات المتعلقة بالإنتاج والتخزين.

3– **الضبط الداخلي**: ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال. ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

و في مايلي شكل يوضح أهم القواعد والأسس التي يقوم بها الضبط الداخلي:

---

[1] خلف عبدا لله الوردات، "**دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA** "، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014، ص: 313.

[2] خالد أمين عبد الله، "**التدقيق و الرقابة في البنوك** "، دار وائل للنشر والتوزيع، ، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص: 192.

الشكل رقم (01): أسس وقواعد الضبط الداخلي

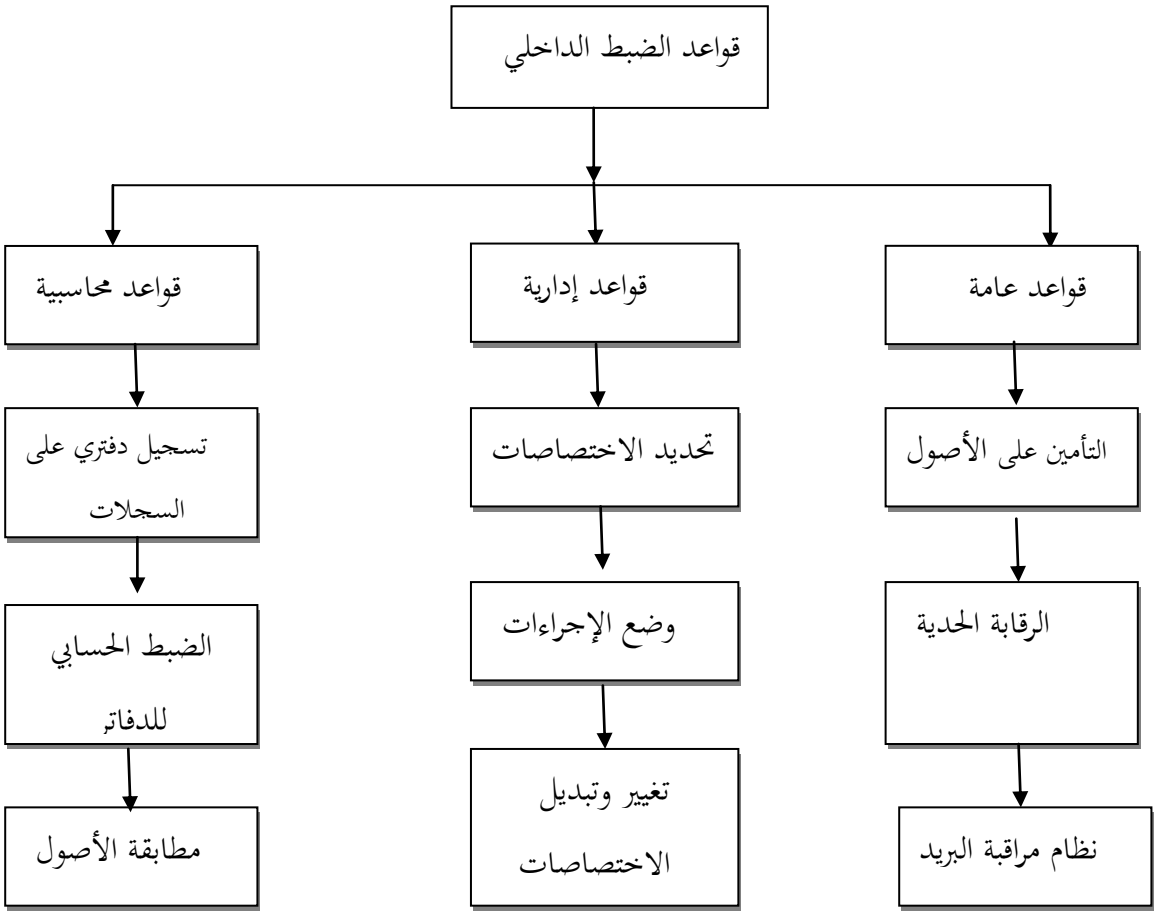

المصدر: عبد الفتاح محمد صحن، "أصول المراجعة"، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الثانية، 2000، ص: 178.

المطلب الثالث: أهداف نظام الرقابة الداخلية

للرقابة الداخلية عدة أهداف فنذكر منها :[1]

1- التحكم في المؤسسة: إن التحكم في الأنشطة المتعددة للمؤسسة وفي عوامل الإنتاج داخلها وفي نفقاتها وتكاليفها وعوائدها وفي مختلف السياسات التي وضعت بغية تحقيق ما ترمي إليه المؤسسة، ينبغي عليها تحديد أهدافها، هياكلها، طرقها، وإجراءاتها من أجل الوقوف على معلومات ذات مصداقية تعكس الوضعية الحقيقة لها، والمساعدة على خلق رقابة على مختلف العناصر المراد التحكم فيها.

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، "**الرقابة والمراجعة الداخلية** "، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص ص: 90-92 .

2– **حماية الأصول**: إن أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو حماية أصول المؤسسة من خلال فرض حماية مادية وحماية محاسبية لجميع عناصر الأصول (الاستثمارات، المخزونات، الحقوق)، إن هذه الحماية تمكن المؤسسة من الإبقاء و المحافظة على أصولها من كل الأخطار الممكنة.

3– **ضمان نوعية المعلومات**: بغية ضمان نوعية جيدة للمعلومات ينبغي اختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية في ظل نظام معلوماتي يعالج البيانات من أجل الوصول إلى نتائج تتمثل في معلومات، بيد أن تجهيز هذه البيانات المحاسبية الذي يتصف ببعض الخصائص التالية:

- تسجيل العمليات من المصدر وفي أقرب وقت ممكن.

- إدخال العمليات التي سجلت إلى البرنامج الآلي والتأكد من المعلومات المتعلقة بها.

- تبويب البيانات على حسب صنفها وخصائصها في كل مرحلة من مراحل المعالجة.

- احترام المبادئ المحاسبية المتفق عليها والقواعد الداخلية للمؤسسة.

4– **تشجيع العمل بكفاءة**: إن أحكام نظام للرقابة الداخلية بكل وسائله داخل المؤسسة يمكن من ضمان الاستعمال الأمثل والكفء لموارد المؤسسة، ومن تحقيق فعالية في نشاطها من خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا، غير أن نظام الرقابة الداخلية لا يعطي للإدارة بعض الضمانات وفقط بل يعطي تحسنا في مردودية المؤسسة.

5– **تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية**: إن الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة من قبل الإدارة تقتضي امتثال وتطبيق أوامر الجهة المدبرة، لأن تشجيع واحترام السياسات الإدارية من شأنه أن يكفل للمؤسسة أهدافها المرسومة بوضوح في إطار الخطة التنظيمية، من أجل التطبيق الأمثل للأمر، ينبغي أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- يجب أن يبلغ إلى الموجه إليه.

- يجب أن يكون واضحا (مفهوما).

- يجب توافر وسائل التنفيذ.

- يجب إبلاغ الجهات الآمرة بالتنفيذ.

المبحث الثاني: مقومات ومكونات نظام الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية مجموعة من الأسس والقواعد التي تحكمها والتي من خلالها نستطيع تحقيق أهدافها وتتمثل هذه الأسس في مجموعة من المكونات والمقومات وعوامل مساعدة لتطويرها وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث.

المطلب الأول: مكونات الرقابة الداخلية

إن الرقابة الداخلية تختلف من مؤسسة لأخرى، وذلك باختلاف حجم المؤسسة، والهيكل التنظيمي وطبيعة العمل، ولكن هناك عناصر أساسية يجب أن تتوفر في أي نظام رقابي داخلي جيد والتي يمكننا حصرها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): مكونات نظام الرقابة الداخلية

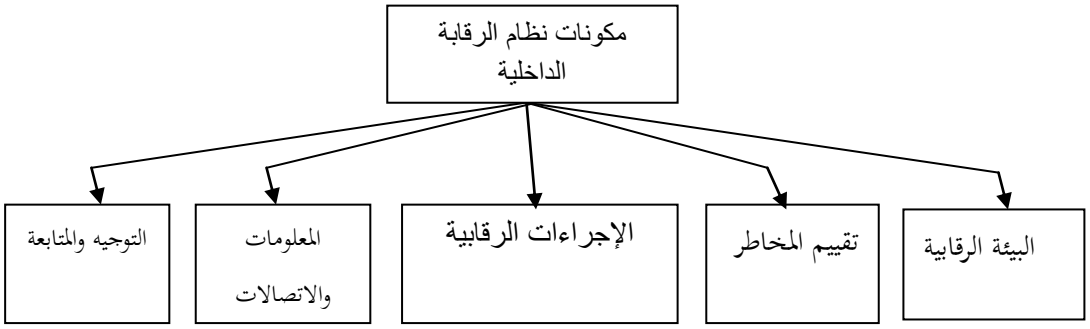

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال قراءتنا للشكل أعلاه يتبين لنا بان لنظام الرقابة الداخلية مكونات أساسية والتي يمكن توضيحها كالأتي:[1]

[1] صافي أمينة، " **فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال وظيفة التدقيق** "، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2014-2015، ص: 55.

1- البيئة الرقابية:

البيئة الرقابية تعني وجهة نظر وفهم الإدارة العليا والرؤساء الأقسام الرقابة الداخلية وأهميتها للمؤسسة وتشمل الأسس التالية:

هيكل تنظيمي وهو إطار لتقسيم الواجبات والمسؤوليات بين الموظفين، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تخطي أي شخص لواجباته، والتي يتم انجازها وحسب السياسات الموضوعة من قبل المؤسسة لآجل الوصول إلى الكفاءة في التشغيل، المحافظة على الموجودات وتوفير معلومات مالية يعتمد عليها وذلك من خلال فصل المسؤوليات الرئيسية التالية:

- تحويل التعامل من قبل سلطة مخولة .

- القيد في السجلات.

- الاحتفاظ بالموجودات .

وجود قسم للتدقيق الداخلي وظيفة الأساسية فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية ودرجة كفاءة كل مستوى أو قسم من الأقسام وتقديم تقارير بنشؤها للإدارة العليا أو لجنة التدقيق. فالتدقيق الداخلي جزء من نظام الرقابة الداخلية ينشأ داخل المؤسسة لمساعدة الإدارة وفي جميع مستوياتها لأجل الإيفاء بالتزاماتها وكفاءتها، وذلك من خلال التحليل، الاستشارات ، الدراسات والاقتراحات.

2- تقييم مخاطر الإدارة:

إن كافة مكونات الرقابة الداخلية بداية من بيئته الرقابة حتى المتابعة يجب أن تخضع إلى تقييم المخاطر التي تتضمنها أن تقييم الإدارة للمخاطر يختلف عن تقييم المراجع للمخاطر رغم الارتباط الوثيق بينهما، أن الإدارة تقوم بتقييم المخاطر كجزء من تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية.

3- إجراءات رقابية:

تتكون الإجراءات من الخطوات والسياسات التي يجب إتباعها للتأكد من ضمان العمليات فنذكر منها:

- التدقيق على الأنشطة والتأكيد من قيد القيم الحقيقية في السجلات.

- المحافظة على الموجودات والسجلات.

- أدلة كافية لتأييد وتأكيد العمليات المقيدة في السجلات.

4- المعلومات وخطوط الاتصال والتي لها علاقة مع أغراض التقارير المالية:

تشمل النظام المحاسبي وطرق التسجيل لمعرفة جمع وتحليل وتصنيف التقرير حول الأنشطة الاقتصادية ومسؤولية الحفاظ على الموجودات وتسجيل الالتزامات، لذلك يجب على المدقق الحصول على فهم لنظام المعلومات، بما في ذلك أساليب ذات العلاقة والخاصة بإعداد البيانات المالية، فنذكر النواحي التالية:

- فئات المعاملات في عمليات المؤسسة الهامة بالنسبة للبيانات المالية.

- الإجراءات ضمن كل من تقنية المعلومات والأنظمة اليدوية التي يتم من خلالها مباشرة هذه المعاملات وتسجيلها ومعالجتها والإبلاغ عنها في البيانات المالية.

- سجلات المحاسبة ذات العلاقة، سواء كانت الكترونية أو يدوية والمعلومات المدعمة والحسابات المعينة في البيانات المالية.

- عملية إعداد التقارير المالية المستخدمة لإعداد البيانات المالية للمؤسسة بما في ذلك التقديرات المحاسبية الهامة.[1]

5- التوجيه والمتابعة:

تتعلق أنشطة التوجيه والمتابعة بالتقدير المستمر أو التقدير عبر فترات لجودة أداء الرقابة الداخلية تقوم به الإدارة لتحديد مدى تنفيذ الرقابة في ظل التصميم الموضوع لها وتحديد إمكانية تعديلها بما يتلاءم مع التغيرات الحاصلة في الظروف المحيطة، ويتم التوصل إلى المعلومات المتعلقة بالتقدير والتعديل بدراسة الرقابية الداخلية الحالية وتقدير الهيئات التنظيمية.[2]

[1] هادي التميمي ، **"مدخل إلى التدقيق "**، دار وائل للنش، الأردن، الطبعة الثالثة، 2006، ص ص: 86-87.

[2] **Les 5 composantes du contrôle interne**, 26 Mai 2014, http://www.performance-publique.budget.gouv.fr consulté le 26 Avril 2016

المطلب الثاني: المقومات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية السليمة

يجمع الباحثون في التدقيق على أنه لابد من توافر المقومات الرئيسة التالية في نظام الرقابة الداخلية السليم:

1- هيكل تنظيمي إداري : يراعى في وضعه تسلسل الإختصاصات، وتوضيح الإدارات الرئيسة مع تحديد سلطات ومسؤوليات هذه الإدارات بدقة تامة. والهيكل التنظيمي لابد منه خاصة في المشروعات الكبيرة التي تتعذر إدارتها عن طريق الاتصال الشخصي، بل لابد من وجود إدارات فرعية متعددة تتولى إدارة المشروع ضمن صلاحيات ومسؤوليات معينة.

2- نظام محاسبي: سليم يعتمد على مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات، ودليل مبوب للحسابات، ومجموعة من المستندات تفي باحتياجات المشروع، وتصميم لدورات محاسبية مستنديه تحقق رقابة فعالة، ويجب أن يراعي في السجل حتى يسهل فهمه على من يستعمله.

3- الاجرءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات: توزيع العمل بشكل يضمن لها وجود رقابة ذاتية أو تلقائية أثناء تنفيذ العملية وذلك بواسطة ما يحققه موظف رقابة على موظف آخر، وهكذا تقل فرص التلاعب والغش والخطأ.

4- اختيار الموظفين الأكفاء ووضعهم في المراكز المناسبة: وما يتضمنه ذلك من توصيف دقيق لوظائف المشروع المختلفة، وبرنامج مرسوم لتدريب العاملين في المشروع بما يضمن حسن اختيارهم ووضع كل موظف أو عامل في المكان المناسب له حتى يمكن الاستفادة من الكفاءات المختلفة.

5- رقابة الأداء في إدارات المشروع ومراحله المختلفة وذلك لتحقيق كفاية عالية فيه: ومما يجب ملاحظته ضرورة الالتزام بمستويات أداء مخطط لها ومرسومة وإذا ما وجد أي انحراف عن هذه المستويات فيجب دراسته ووضع الإجراءات الكفيلة بتصحيحه، وتتم بطريقة مباشرة كإشراف كل مسؤول على عمل، أو بطريق غير مباشر كاستعمال أدوات رقابية مختلفة مثل: التكاليف المعيارية والتدقيق الداخلي وما شابه ذلك.

6- استخدام كافة الوسائل الآلية: بما يكفل التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات والمحافظة على أصول المشروع ومجوداته من أي تلاعب أو اختلاس.[1]

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص: 194 – 196.

هذه هي المقومات الأساسية لنظام الرقابة السليمة وهي تختلف من مشروع لآخر حيث لايمكن توافرها إلا في المنشآت الكبيرة التي تملك الإمكانيات المادية والتي يتوفر فيها عدد كبير من الموظفين يسهل معه تقسيم العمل.

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تطور الرقابة الداخلية

1- اتساع حجم المؤسسة:

أدى اتساع حجم المؤسسة إلى صعوبة إدارتها، ونتيجة لتعدد عملياتها وتنوع مشكلاتها وتعقده واستخدام عدد كبير من العاملين، وقد أدى ذلك إلى فقدان الصلة المباشرة والتي كانت قائمة عندما كان حجم المؤسسة صغيرا من ناحية والى الاعتماد على تقارير إدارية لكشوف مالية وإحصائية وغيرها من البيانات التي تهدف إلى تلخيص الأحداث الجارية وترجمتها إلى أرقام يمكن عن طريقتها تتبع العمليات وتحقيق الرقابة على نواحي النشاطات من ناحية أخرى.

ولكي تؤدي هذه الوسائل أهدافها لابد من التأكد من صحة ما تتضمنه هذه التقارير والكشوف من بيانات وأرقام وخلوها من أي خطأ، ومن هنا خطرت فكرة الرقابة الداخلية التي تخدم الإدارة العليا بشكل أساسي.

2- غياب الإدارة في تقديم البيانات الصحيحة:

إذا كانت الإدارة ترغب في الظهور بمظهر جيد أمام الملاك أو المساهمين، فإنها مجبرة على تقديم البيانات الصحيحة والدقيقة إلى الجهات التي تستخدم تلك البيانات في اتخاذ القرارات، فإذا كانت البيانات خاطئة أو تأخر ميعاد تقديمها فانه تقع الإدارة عقوبات تنص عليها قوانين مختلفة، كما يجب أن تقدم للإدارة العليا بيانات قابلة للتصديق واتخاذ قرارات من مستويات إدارية أخرى كما يستدعي الأمر وجود تلك البيانات حاضرة وصحيحة عند الطلب.[1]

3- تحول مهنة التدقيق التفصيلي إلى مهنة التدقيق الاختياري:

كان محافظ الحسابات يقوم بتدقيق تفصيلي للعمليات الحسابية كافة عندما كان حجم المؤسسة صغيرا ونشاطها محدودا ولكن بإتباع حجمها وتشعب عملياتها وتعقدها أصبح من المتعذر القيام بتدقيق تفصيلي وشامل

[1] حسين يوسف القاضي، حسين احمد دحدوح ،"**أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية و الدولية**"، مؤسسة الوراق، عمان،1999، ص: 80.

وحتى إذا كان ذلك ممكن فإنه يتطلب وقتا طويلا وتكلفة زائدة قد تكون غير اقتصادية وربما تؤدي إلى الارتباك في العمل إذا طالت مدة التدقيق.

4- تطور الشكل القانوني للمؤسسة:

بكبر حجم المؤسسة ظهرت الرغبة في البحث عن الأموال الضخمة لزيادة الاستثمار وأدى ذلك إلى تطور الشكل القانوني للمؤسسة (من شركة الأشخاص إلى شركة الأموال)، فظهرت شركات المساهمة التي تميزت بانفصال الملكية عن الإدارة وأصبحت الإدارة العليا هي التي توجه المؤسسة، ولما كانت قدرتها في القيام بجمع العمليات محدودة لذلك اضطرت إلى تعويض السلطات والمسؤوليات إلى مديريات مختلفة، وتحديد وظيفة معينة لكل منها وتعيين مسؤول عنها وحتى داخل المديرية الواحدة ثم توزع الاختصاصات على الأقسام المختلفة التي تتبع لها وتحديد مسؤول عن كل منها ونتيجة ذلك أصبحت الإدارة العليا في حاجة للتأكد من أن المديريات والأقسام المختلفة تسير وفقا للخطوط العريضة التي رسمتها.

5- اضطرار الإدارة إلى حماية أصول المؤسسة:

أصبحت الإدارة ذات مسؤولية كاملة عن حماية أصول المؤسسة وموجودتها من الضياع وسوء الاستعمال، ويتطلب الأمر أن تضع المؤسسة الإجراءات الكفيلة لحماية هذه الأصول والتأمين عليها، كما تعمل على تفادي الأخطاء والإهمال والتبذير واكتشاف ما قد يحدث من ذلك، وهذه الأمور من الواجبات، التي تقع على عائق

الإدارة التي يقاس نجاحها أو فشلها بمدى تحقيقها لهذه الوظيفة الأساسية ومما يساعدها على ذلك بدون شك هو وضع نظام محكم للرقابة الداخلية.[1]

[1] نفس المرجع السابق ، ص 81.

المبحث الثالث: محافظ الحسابات ودوره في تفعيل نظام الرقابة الداخلية

يعتمد محافظ الحسابات إلى درجة كبيرة على نظام الرقابة الداخلية للاطمئنان بعدم وجود أخطاء جوهرية أو أي مخالفات في السجلات المحاسبية ويعتبر أيضا مسؤولا عن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: إجراءات نظام الرقابة الداخلية

أولا– الإجراءات الإدارية: تمثل الإجراءات الإدارية التي تقوم بها إدارة المؤسسة في النقاط التالية:

1– تحديد الاختصاصات وتقسيم العمل قصد تجنب التداخل بين المسؤوليات مما يقلل من احتمال وقوع حالات الغش والخطأ.

2– توزيع الواجبات بين الموظفين بحيث لا ينفرد أحدهم يعمل من بدايته إلى نهاية الأحداث الرقابية بينهم.

3– تقسيم العمل بين الموظفين بحيث يتم الفصل بين الوظائف.

4– تنظيم الأقسام بحيث يجتمع الموظفون الذين يقومون بعمل واحد في نفس المكتب.

5– إيجاد روتين معين يتضمن خطوات كل عملية بالتفصيل بحيث لا يترك فرصة لأي موظف بتصرف الشخصي إلا بموافقة شخص آخر مسؤول.

6– إعطاء تعليمات صريحة بأن يقوم كل موظف بالتوقيع.

ثانيا– إجراءات العمل المحاسبي:

و نذكر بعض الإجراءات الآتية:

1– إصدار تعليمات بوجوب إثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها للتقليل من فرص الغش والتلاعب كما يساعد هذا في حصول إدارة المؤسسة على ما تريده من معلومات بسرعة [1].

[1] بوعزيز محمود عبد القادر"**دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة**"، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات جبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2014-2015، ص:11.

2- عدم اشتراك موظف في مراجعة عمل قام به، بل يجب أن تتم المراجعة من طرف شخص آخر.

3- استعمال الآلات المحاسبية مما يسهل الضبط الحسابي ويقلل من احتمالات الخطأ ويقود إلى السرعة في الانجاز.

ثالثا- إجراءات عامة:

تتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

1- التأمين على ممتلكات المؤسسة: تسعى المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية وذلك عن طريق الاستعمال الأمثل لمواردها والحفاظ على ممتلكاتها، يتم الحديث عن حماية الأصول يفكر معظم الناس بالنقدية والأصول المادية الأخرى، ومن أهم الإجراءات المستخدمة لغاية الحماية المادية للأصول والبيانات والإجراءات التالية:

- الإشراف الفعال و المستمر على وظائف حيازة الأصول.

- مسك سجلات دقيقة للأصول.

- تنظيم عمليات الوصول إلى المستندات الهامة فارغة مثل: الشيكات.[1]

2- **التأمين ضد خيانة الأمانة:** وهو إجراء يخص التأمين على الموظفين التأمين الذين يعملون بشكل مباشر في النقدية سواء تحصيلها أو صرفها أو الذين يدخل ضمن اختصاصهم التسيير المادي للبضائع أو الأوراق المالية أو التجارية ضد خيانة الأمانة.

3- **اعتماد رقابة مزدوجة:** مثلا كأن يعد المشرف على عمليات التسوية شيك يمضي عليه مدير المالية والمحاسبية في المرحلة الأولى وفي المرحلة الثانية يمضي عليه مدير المؤسسة لكي يكون هذا الشيك قابل للسحب.[2]

[1] نفس المرجع السابق.

[2] عبد الرزاق محمد قاسم، " **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية** "، دار الثقافة، عمان، 2009، ص ص: 112-113.

4- إدخال الإعلام الآلي: يمكن للمعالجة السريعة للبيانات المحاسبية في ظل استعمال الإعلام الآلي أن تعطي لنا قوائم مالية تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

شكل رقم(03): إجراءات نظام الرقابة الداخلية

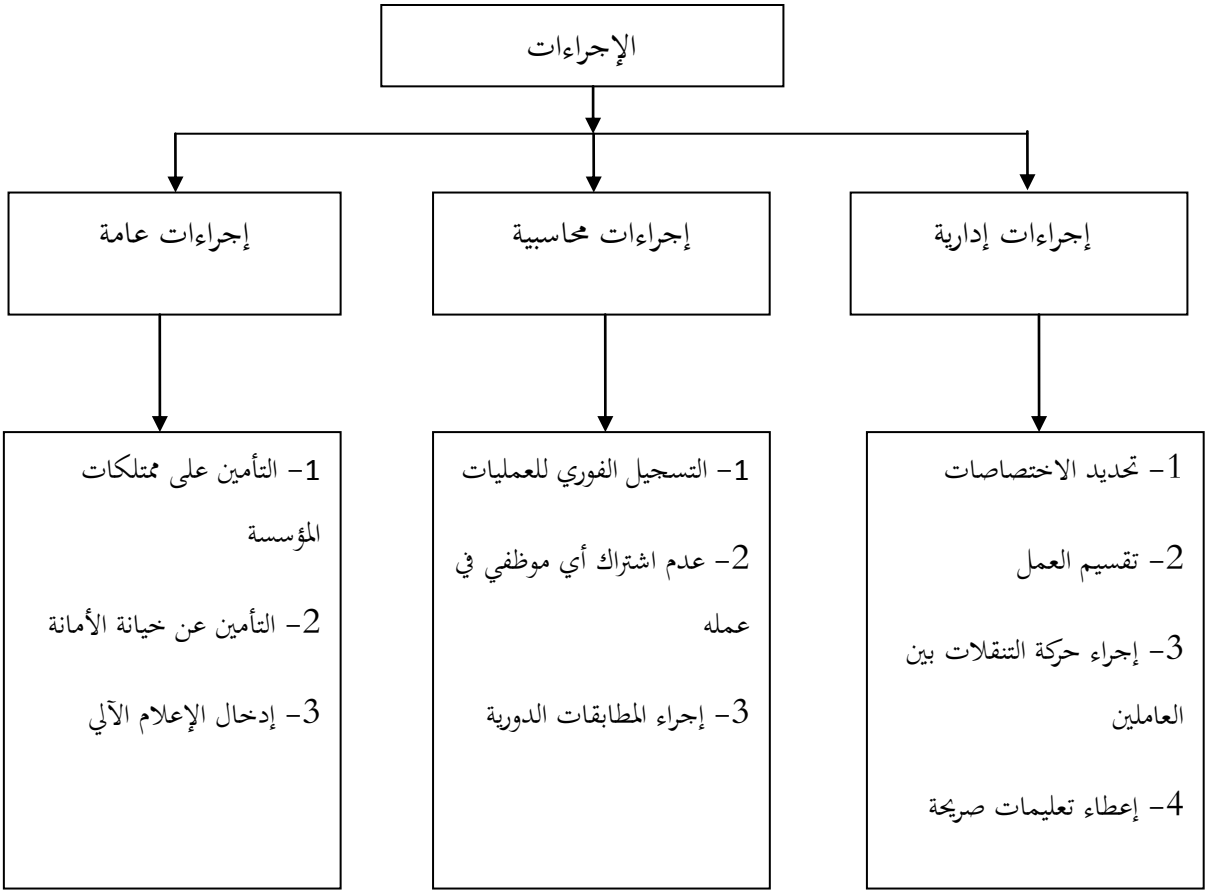

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثاني:العلاقة بين محافظ الحسابات ونظام الرقابة الداخلية

تتلخص علاقة محافظ الحسابات بنظام الرقابة الداخلية فيما يلي:[1]

أولا- الفحص المبدئي لنظام الرقابة الداخلية:

[1] محمد السرايا، مرجع سبق ذكره، ص ص: 88-92.

يهتم محافظ الحسابات في البداية بما يعرف بالفحص المبدئي لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة بغرض الإلمام بخلقه ومعلومات كافية عن البيئة التي يعمل فيها نظام الرقابة الداخلية من ناحية، وطبيعة تدفق العمليات المالية من خلال عناصر النظام المحاسبي في المؤسسة من ناحية أخرى، و يساعد ذلك محافظ الحسابات على مايلي:

1- طبيعة النظام في المؤسسة من ناحية أخرى ويساعد ذلك محافظ الحسابات على مايلي:

- تعرف على طبيعة الدورة المستندية لعمليات المؤسسة والمستندات المستخدمة فيها وطبيعة وظيفة كل مستند على أساس هذه الدورة تمثل العنصر الهام من عناصر المدخلات في النظام المحاسبي للمؤسسة.

- تعرف على مرحلة تشغيل السياسات الواردة في هذه المستندات وطريقة معالجتها (يدويا أو الكترونيا).

- تعرف على مرحلة المخرجات للنظام المحاسبي المتمثلة في مجموعة القوائم المالية التي ينتجها النظام المحاسبي ومحتويات كل منها والغرض إعدادها وطبيعة مستخدمها.

2- طبيعة نظام الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة والبيئة الرقابية التي يعمل فيها محافظ الحسابات وذلك لمساعدته على:

- تعرف على الهيكل الإداري للمؤسسة وما يحتويه من مستويات إدارية متعددة.

- تعرف على طرق الإشراف والإدارة بالنسبة لنظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة.

- تعرف على وظائف وخدمات المراجعة الداخلية في المؤسسة وطبيعة عملها ودورها في تحقيق الرقابة.

ثانيا- نتيجة الفحص المبدئي:

يعد الفحص المبدئي الذي يقوم به محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة يمكن أن يصل محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة يمكن أن يصل محافظ الحسابات إلى أحد الاستنتاجين التاليين:

1- عدم الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية: يصل محافظ الحسابات إلى هذا الاستنتاج من خلال نتائج الفحص المبدئي لنظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة على أنه توصل إلى النتائج التالية:

- لاجدوى من دراسة وتقييم النظام القائم بشكل تفصيلي وأنه بهذا الشكل لا يصلح بصفة عامة في مجال تحديد نطاق الاختبارات الأساسية للمراجعة.

– إن أي عملية تقييم أو دراسة إضافية للنظام متضمنة اختبار الالتزام بتطبيقه سوف تتكلف نفقات تفوق بكثير المنافع المتوقعة من هذا الفحص أو الدراسة.

وبناءا على هاتين النتيجتين يتوقف محافظ الحسابات عن إجراء أي دراسة أو تقييم جديد لنظام الرقابة الداخلية و بذلك يقوم محافظ الحسابات بتصميم برنامج الاختبارات الأساسية للمراجعة بدون الاعتماد كليا على أي إجراء من إجراءات الرقابة الداخلية التي تتبعها المؤسسة.

2– الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية: يصل محافظ الحسابات إلى هذا الاستنتاج عندما يرى أن نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة يمكن الاعتماد عليه في مجال وضع برنامج مراجعته، ولذلك فعليه الاستمرار في فحص تقييم النظام لتمديد مدى كفاية الأساليب والإجراءات الرقابية في تزويده بدرجة معقولة من التأكد بعدم وجود أخطاء ومخالفات جوهرية.

وفي هذا المجال يرتكز في فحصه للنظام على أساليب وإجراءات معينة تم وضعها للوقاية من أخطاء ومخالفات ويتضمن الفحص من قبل محافظ الحسابات مايلي:

– الاستفسار من موظفي المؤسسة والعاملين فيها.

– فحص المستندات الدالة على حدوث عمليات معينة.

– مراقبة بعض العمليات عن قرب.

ثالثا– التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية:

يقوم محافظ الحسابات بإجراء التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة على ضوء تقييمه المبدئي لهذا النظام ونتائج الاختبارات الالتزام بالإجراءات والسياسات الرقابية وبناءا على هذا التقييم النهائي يستطيع محافظ الحسابات أن يحكم على عنصرين من عناصر المراجعة مما يلي[1]:

– تحديد مقدار الأدلة المفصلة التي تتعلق بأرصدة القوائم المالية اللازمة الحصول عليها ويكون هذا المقدار ذو أهمية رئيسية لعملية المراجعة.

[1] Pierre SCHICK**, Audit interne et référentiel des risques**, éd Dunod, 2 éd, Paris, 2014, p195.

– تعرف على مواطن ضعف النظام والتي يجب تبليغها لإدارة المؤسسة وذلك وفقا للمعيار رقم "IAS20" الذي يحدد مسؤوليات محافظ الحسابات عند اكتشاف مواطن ضعف معين وذات أهمية أن يقوم بإبلاغ إدارة المؤسسة بذلك كتابيا من خلال وضع تقرير يتضمن بعض التوصيات اللازمة.

رابعا– المخاطر المحيطة بعملية المراجعة:

يهدف محافظ الحسابات من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ومن خلال إعداد خطة ملائمة بجمع أدلة المراجعة إلى تحقيق بعض الاطمئنان نحو نوعين من المخاطر المتعلقة بإبداء رأيه بخصوص القوائم المالية وهما:

– مخاطر وجود أخطاء جوهرية في السجلات المحاسبية.

– مخاطر احتمال عدم كفاية اختبارات المراجعة للاكتشاف تلك الأخطاء.

حيث يعتمد مراجع الحسابات إلى درجة كبيرة على نظام الرقابة الداخلية للاطمئنان بعدم وجود أخطاء جوهرية أو أي مخالفات في السجلات المحاسبية.

خامسا– القيود:

توجد العديد من القيود التي يعتمد عليها محافظ الحسابات على نظام الرقابة الداخلية وأهمها:

– قد تحدث الأخطاء نتيجة عدم فهم بعض العاملين في المؤسسات التعليمات والإجراءات الخاصة بنظام الرقابة الداخلية.

– قد تحدث الأخطاء نتيجة سوء الحكم والتقدير الشخصي للأفراد العاملين على بعض العمليات أو الإجراءات وطريقة تنفيذها.

– قد تحدث الأخطاء نتيجة عدم قيام العاملين بوظائفهم ومهامهم بعناية وجهد كافي، وهذا قد يرجع إلى الإرهاق أو المرض أو التعب الجسماني.

– قد تحدث هذه الانحرافات أو الأخطاء بسبب تواطؤ بين شخصين أو أكثر بغرض التلاعب في السجلات والدفاتر المحاسبية.[1]

[1] محمد السرايا، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

المطلب الثالث : مسؤولية محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية

1- المسؤولية بالنسبة للرقابة الإدارية:

لا يعتبر محافظ الحسابات مسؤولا عن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية الإدارية في المؤسسة محل الفحص، حيث إن هذا النوع من الرقابة يهدف إلى تنفيذ السياسات الإدارية وفقا للخطة التي تم وضعها وعليه فإن إلزام محافظ الحسابات يفحص نظام الرقابة الداخلية الإدارية يوسع مسؤولياته ويلقي عليه عبئا كبيرا خاصة وإن وجود أو عدم وجود نظام إدارية لايؤثر على برنامج المراجعة الذي يقوم بوضعه محافظ الحسابات.

2- مسؤولية بالنسبة للرقابة المحاسبية:

أما بالنسبة للرقابة المحاسبية فإن محافظ الحسابات يعتبر مسؤولا كونها ذات صلة بعملية المراجعة ومدى دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ومدى إمكانية الاعتماد عليها، و مدى دلالة القوائم المالية للمركز المالي للمنشأ عن الفترة المالية، محل الفحص، بالإضافة إلى حماية أصول المنشأة النقدية وغير النقدية من الاختلاس والتلاعب، وعليه فإن محافظ الحسابات أن يبذل عناية خاصة لهذا النظام على اعتبار أن له أثر جوهري في عملية المراجعة"[1].

3- المسؤولية بالنسبة للضبط الداخلي:

كذلك يعتبر محافظ الحسابات مسؤولا عن فحص وتقييم أنظمة الضبط الداخلي ومقاييسه المستعملة بالمشروع موضوع التدقيق. ويعود السبب في ذلك إلى أن هذا الفرع من فروع الرقابة الداخلية يهدف إلى حماية أصول المشروع أو موجداته ضد أي اختلاس أو تلاعب أو سوء استعمال.ومحافظ الحسابات يعتبر مسؤولا عن تحقيق هذا الهدف حيث يطلب إليه التحقق من التزامات وموجودات المشروع، ولهذا نرى لزاما عليه التقليل من احتمالات الغش والاختلاس فيها، وتدقيق تلك الوسائل الهادفة نحو تحقيق هذه الغاية أي تدقيق الضبط الداخلي.[2]

[1] عمر ديلي، " **أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومة المحاسبية**"، مذكرة ماجستير، علوم تسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010، ص: 31.

[2] غسان فلاح المطارنة، " **تدقيق الحسابات المعاصر** "، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص: 214.

خلاصة :

ومن خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يتضح لنا مدى أهمية نظام الرقابة الداخلية الذي يعمل بالدرجة الأولى على حماية أصولها وأموالها من الضياع والإهمال، وتعديل الإجراءات الرقابية الموضوعة من طرف الإدارة من خلال تركيز محافظ الحسابات عليها ويجب أن يتميز في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية تمكنه من الإلمام بالإجراءات التي تستخدمها المؤسسة حتى يتمكن من الأخطاء المرتبكة واكتشاف التلاعبات والاختلاسات إن وجدت.

تمهيد:

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث تم تدعيم الفصول النظرية بدراسة ميدانية تتمثل في استبيان موجه لمجموعة من المهنيين منهم محافظي الحسابات و محاسبين ومنهم أساتذة جامعيين وقد تم اختيار نوع من الدراسة الميدانية وعدم إجراء دراسة تطبيقية نظرا لطبيعة بحثنا والوصول إلى نتائج أكثر شمولية.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول:خطوات الدراسة الميدانية**

- **المبحث الثاني:دراسة وتحليل نتائج الاستبيان**

المبحث الأول: خطوات الدراسة الميدانية

قبل تفسير وتحليل النتائج الدراسة الميدانية لابد من تحديد إطار العام المنهجية المعتمدة في الدراسة الميدانية كما تعتبر عملية تحضير الاستبيان وتحديد مجتمع وعينة الدراسة بشكل دقيق من أهم العوامل التي قد تساعد الباحث في دراسة الموضوع بالشكل المطلوب.

المطلب الأول: تحضير الاستبيان

سنقوم بالتعرض إلى مختلف مراحل وظروف التي تمت فيها صياغة الاستبيان ابتداء من تصميم الاستبيان وطريقة نشره وصعوبات التي واجهناها أثناء القيام بذلك.

أولا– تصميم الاستبيان:

في هذه المرحلة قمنا بتصميم الأسئلة بصفة بسيطة حتى تكون قابلة للفهم من قبل من يقرؤها، ومن أجل الوصول إلى إجابات واضحة وحقيقية اعتمدنا على أسئلة مغلقة ومفتوحة وقد تمحورت الأسئلة حول محافظ الحسابات ونظام الرقابة الداخلية وقد استعنا في ذلك برأي الأستاذ المشرف، وكذا بالبحوث والدراسات السابقة في هذا المجال، كما حاولنا الابتعاد عن التعمق في طرح الأسئلة لكي لا تكون مملة ولا تكون رفوض من قبل قراء الاستبيان.

ثانيا– مكونات الاستبيان:

تضمن الاستبيان 26 سؤال موزع على 4 محاور وقد اعتمدنا على نوعين من الأسئلة وهما أسئلة مغلقة وأسئلة مفتوحة و قسمنا الاستبيان إلى 4 محاور:

1– المحور الأول: تتمثل في البيانات الشخصية.

2– المحور الثاني: التأهيل العلمي ومهام محافظ الحسابات

3– المحور الثالث: محافظ الحسابات و علاقته بنظام الرقابة الداخلية.

4– المحور الرابع: مقومات تحسين نوعية الخبرة المحاسبية

ثالثا– نشر وتوزيع الاستبيان:

بعد الإنهاء من إعداد الاستبيان تم توزيعه على مجموعة من المتخصصين منهم محافظي الحسابات ومحاسبين معتمدين وأساتذة جامعيين نذكر فيما يلي الطرق المعتمدة عليها في توزيع العينة:

1- الاتصال المباشر بالإفراد العينة.

2- الاستعانة ببعض الزملاء للتوزيع.

3- الاستعانة بالبحث عن أفراد متخصصين في المجال عن طريق الفايسبوك.

4- إرسال الاستمارات عن طريق بريد الالكتروني.

وبتعدد هذه الوسائل المعتمدة في توزيع الاستبيان تنوعت أساليب وطرق جمعها كما اختلفت المدة المنتظرة في استرجاعها من أفراد العينة حيث تراوحت مدة الإجابة على الأسئلة بعض الأيام ومنهم من أجاب في الحين وتم استرجاع هذه الاستبيانات عن طريق:

1- حصول على بعض الاستبيانات بشكل مباشر.

2- الحصول عن الإجابات عن طريق بريد الكتروني والفايسبوك من الذين تم مراسلتهم بواسطة هذه الوسيلة.

رابعا– المشاكل و الصعوبات:

بعد نشر عملية توزيع الاستبيانات تم استرجاع 30 منها سمحت بالاعتماد عليها في الدراسة وفق الأساليب الإحصائية الملائمة، كما أنه قد واجهنا عدة مشاكل و صعوبات خلال توزيع واسترجاع الاستبيانات:

1- رفض بعض أفراد العينة من التجاوب وقراءة الاستبيان.

2- التعامل السلبي لبعض أفراد العينة ورفضهم لاستلام الاستبيان على الإطلاق.

3- تماطل بعض أفراد العينة في الإجابة على الاستبيان رغم زيارتي المتكررة من أجل الاسترجاع.

4- رفض بعض أفراد العينة من الإجابة عن الأسئلة بحجة أنهم مبتدئين في الميدان.

5- وكانت هناك عراقيل من بعض أفراد العينة عند مراسلتهم بالفايسبوك بأنهم ظنوا بأنه ليس بملف هو فيروس.

6- وجود بعض أفراد العينة الذين أجابوا على فقط على بعض الأسئلة وليس كلها.

المطلب الثاني:منهجية الدراسة الميدانية

لتحقيق الأهداف المرجوة كان لابد من وضع منهجية الدراسة الميدانية كالآتي:

أولا- فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي بغرض كيفية مساهمة محافظ الحسابات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية و قد تم الحصول على البيانات اللازمة من خلال الاستبيان التي تم إعداده لهذا الغرض وتم تفريغ البيانات و تحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائيspss.

ثانيا- مجتمع الدراسة وحدودها :

1- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة التي قمنا بتوزيع الاستبيانات عليهم من محافظي حسابات ومحاسبين معتمدين وخبير محاسبي وأساتذة جامعيين.

2- حدود الدراسة:

-الحدود المكانية: تتعلق هذه الدراسة التي قمنا بها في حدود مكانية تتعلق هذه الدراسة بالفئات المحددة في المجتمع والتي تنشط أغلبيتها في مدينة مستغانم وبعض منهم من ولاية الجزائر العاصمة وقالمة وورقلة وهذه الولايات التي تمت مراسلتهم بالبريد الالكتروني.

–الحدود الزمانية: مضمون ونتائج الدراسة الميدانية مرتبط بالزمن التي أجريت فيه الدراسة وهو شهر مارس وافريل من سنة 2016

ثالثا– عينة الدراسة:

تم تقسيم مجتمع الدراسة على 4 أصناف، حيث تم توزيع 40 استبيان على عينة من المجتمع الدراسة وبعد تجميع قدر ممكن من الاستبيانات الموزعة والمقدرة ب 30 استبيان، والجدول يلخص ذلك:

الجدول رقم (01): الاستبيانات الموزعة والمسترجعة

البيان	عدد الاستبيانات	النسبة
الاستمارات الموزعة	40	100%
الاستمارات الغير المسترجعة	10	25%
الاستمارات المسترجعة	30	75%

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثالث: اختبار الصدق وثبات أداة الدراسة الميدانية

أولا– صدق أداة الدراسة:

عرض الاستبيان على محكمين من أستاذ وخبير محاسبي ومحافظ الحسابات من مستغانم، وقد تمت الاستجابة لأرائهم وقمنا بالتعديل المطلوب وبعدها تم إعداد النموذج النهائي.

ثانيا– ثبات أداة الدراسة:

فيما يخص ثبات أداة الدراسة والذي يقصد به درجة الاتساق الداخلي فيما بين الفقرات الأداة، وإمكانية الحصول على نفس نتائج أو نتائج قريبة منها فيما لو كررت الدراسة على عينة أخرى غير عينة الدراسة وفي أوقات مختلفة، فقد تم التأكد منه بأخذ عينة الدراسة الاستطلاعية حجمها (5) أفراد وذلك لحساب ألفا كرومباخ

الجدول رقم (02): معامل الثبات ألفا كرومباخ

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كومباخ
الثاني	التأهيل العلمي ومهام محافظ الحساب	06	0.806
الثالث	محافظ الحسابات و علاقته بنظام الرقابة الداخلية.	08	0.670

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

تفسير: تم استخدام ألفا كرومباخ لقياس ثبات الاستبيان وبين الجدول رقم 02 أن مستوى الثبات بالنسبة للمحورين مرتفع وسجل نسبة جيدة كونها أعلى من النسبة المقبولة 60% وهذا ما يدل على ثبات أداة الدراسة.

المبحث الثاني:دراسة وتحليل نتائج الاستبيان

يهتم هذا المبحث بدراسة وتحليل البيانات المتوصل إليها من الاستبيانات كما خصصنا المطلب الأول لدراسة وصف العينة وذلك من اجل التعرف على المؤهلات التي يتمتعون بها وهل هي في صالح الدراسة، و المطلب الثاني لنتائج الدراسة كما اعتمدنا على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية.

المطلب الأول: وصف عينة الدراسة

أولا– وصف حسب الجنس

الجدول رقم(03): وصف عينة الدراسة حسب الجنس

	Effectifs التكرارات	Pourcentage النسبة المئوية
ذكر	23	76,7
أنثى	7	23,3
المجموع	30	100,0

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا ببرنامج sps

الشكل رقم(04): تمثيل عينة الدراسة حسب الجنس

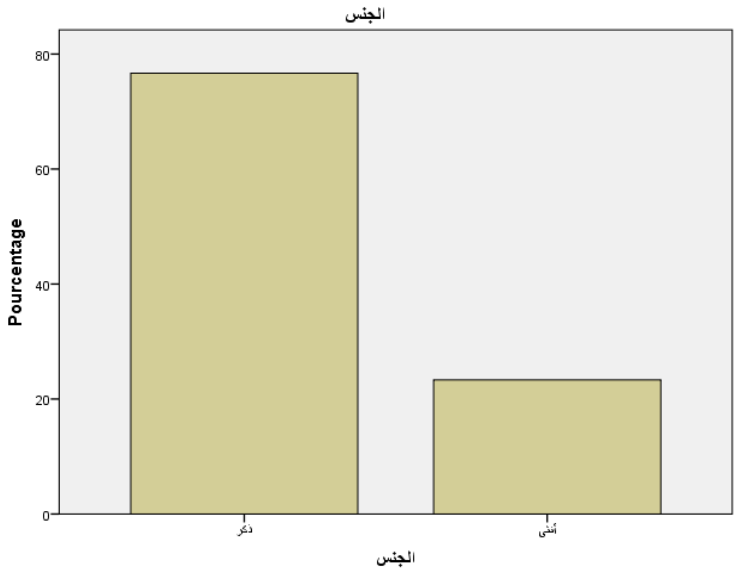

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا ببرنامج spss

التعليق: يوضح الشكل رقم 03و المتمثل في توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس أي أن نسبة الذكور 76.7% كانت مرتفعة بالمقارنة مع الإناث مما بلغت نسبة الإناث 23.3% أي ما يعادل 7 و23 بالنسبة للذكور

ثانيا– وصف حسب العمر

الجدول رقم (04):وصف عينة الدراسة حسب العمر

	Effectifs التكرارات	Pourcentage النسبة المئوية
سنة 30 من أقل	7	23,3
سنة45 إلى 30 من	21	70,0
سنة45 من أكبر	2	6,7
المجموع	30	100,0

المصدر:من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

الشكل رقم(05): تمثيل عينة الدراسة حسب العمر

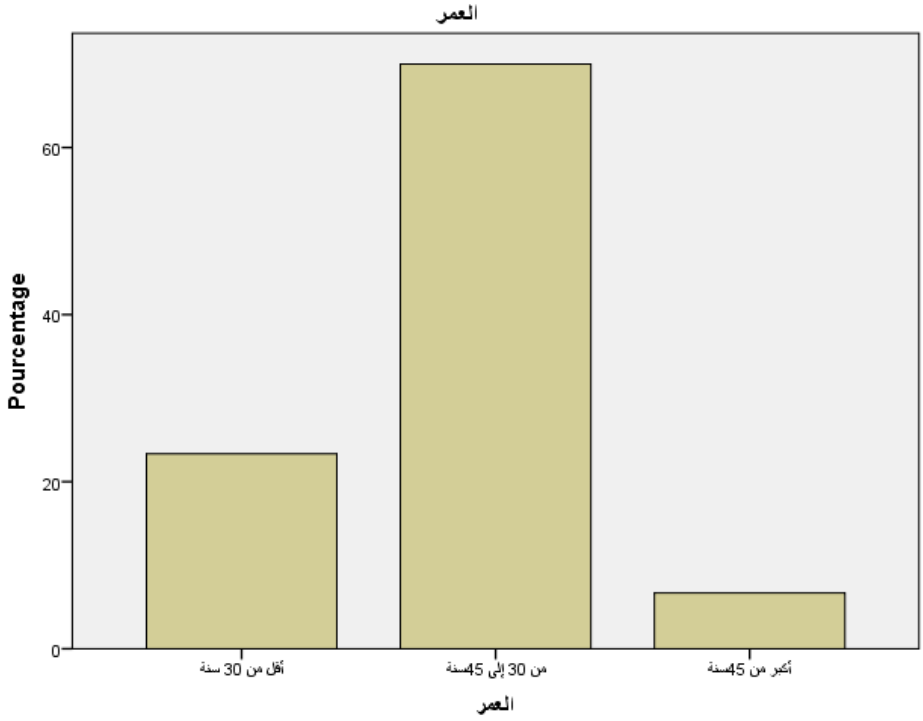

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائجspss

التعليق: يلاحظ من بيانات الشكل والجدول بأن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة تقع أعمارهم في الفئة العمرية من 30الى 45 سنة حيث بلغ عددهم 21 بنسبة مقدارها 70%، تليها الفئة العمرية أقل من 30 سنة حيث بلغ عددهم 7 وبنسبة 23.3% أما بالنسبة الأدنى فكانت تتراوح أعمارهم أكثر من 45 سنة فقد بلغ عددهم 2 وبنسبة مقدارها 21.3% من مجمل الدراسة ويدل هذا على أن معظم العينة شباب.

ثالثا– وصف حسب الوظيفة الحالية

الجدول رقم (05):وصف عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية

	Effectifs التكرارات	Pourcentage النسبة المئوية
استاد جامعي	11	36,7
محافظ الحسابات	13	43,3
محاسب معتمد	5	16,7
خبير محاسبي	1	3,3
المجموع	30	100,0

المصدر:من اعداد الطالب اعتمادا على برنامج spss

الشكل رقم(06): تمثيل بياني حسب الوظيفة

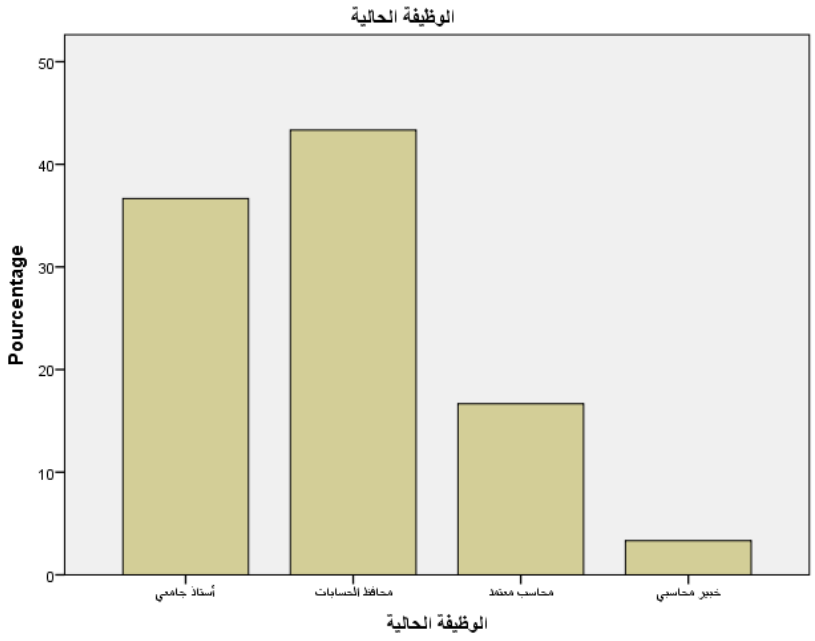

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجspss

التعليق: تتكون عينة الدراسة من 30 فردا حيث يوضح الشكل رقم و المتمثل في توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة إن نسبة محافظي الحسابات43,3 وكانت مرتفعة مقارنة مع الوظائف الأخرى أي كما تمثلت نسبة لأساتذة جامعيين بنسبة ،%36,7و نسبة المحاسبين المعتمدين 16 .7%، إلا أن كانت هناك نسبة ضئيلة جدا بالنسبة لخبراء محاسبين كما كانت بنسبة 3.3%.

رابعا– وصف الدراسة حسب الخبرة المهنية

الجدول رقم (06):وصف عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

	Effectifs التكرارات	Pourcentage النسبة المئوية
سنوات 5 من اقل	9	30,0
سنوات10الى 5 من	17	56,7
سنة15 الى10من	2	6,7
سنة 15 من أكثر	2	6,7
المجموع	30	100,0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجspss

الشكل رقم(07): تمثيل عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

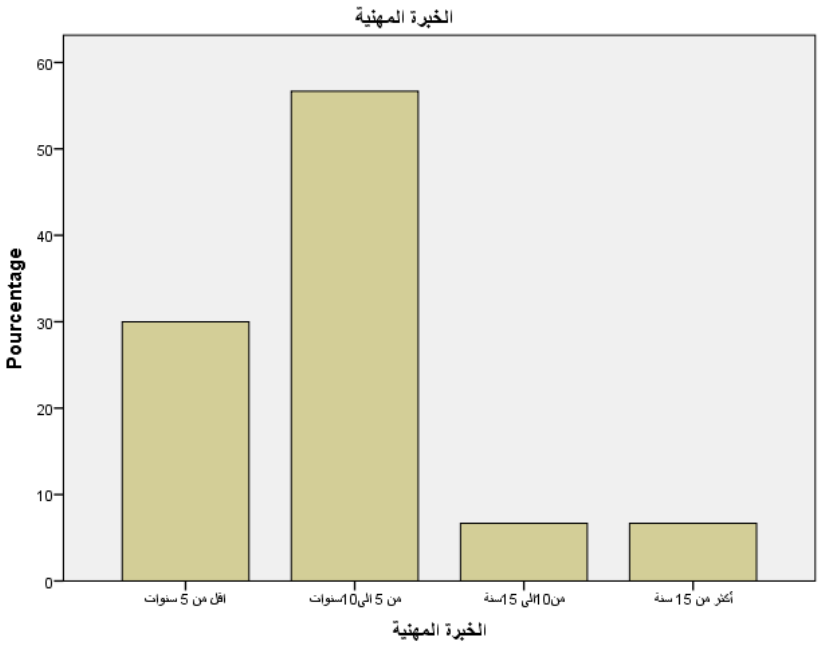

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

التعليق: يمثل الشكل رقم توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية حيث نجد أغلبية أفراد العينة تتمثل مابين 5 الى 10 سنوات اكثر نسبة اي بنسبة 56.7% وهي نسبة مهمة اذ من الممكن ان تضفي على الدراسة نوع من الدقة والواقعية تليها نسبة الذين لديهم اقل من 5 سنوات خبرة و بنسبة قليلة تتمثل في 30%، اما الذين خبرتهم ما بين 10الى 15 سنة و اكثر من 15 سنة كانت نسبهم متساوية اي بنسبة 6.7 وكانت نسبة ضئيلة جدا.

خامسا– وصف حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم (07): وصف عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

	Effectifs التكرارات	Pourcentage النسبة المئوية
ليسانس	5	16,7
ماجيستير	8	26,7
دكتوراه	4	13,3
مهنية شهادة	13	43,3
المجموع	30	100,0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

الشكل رقم(08): تمثيل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

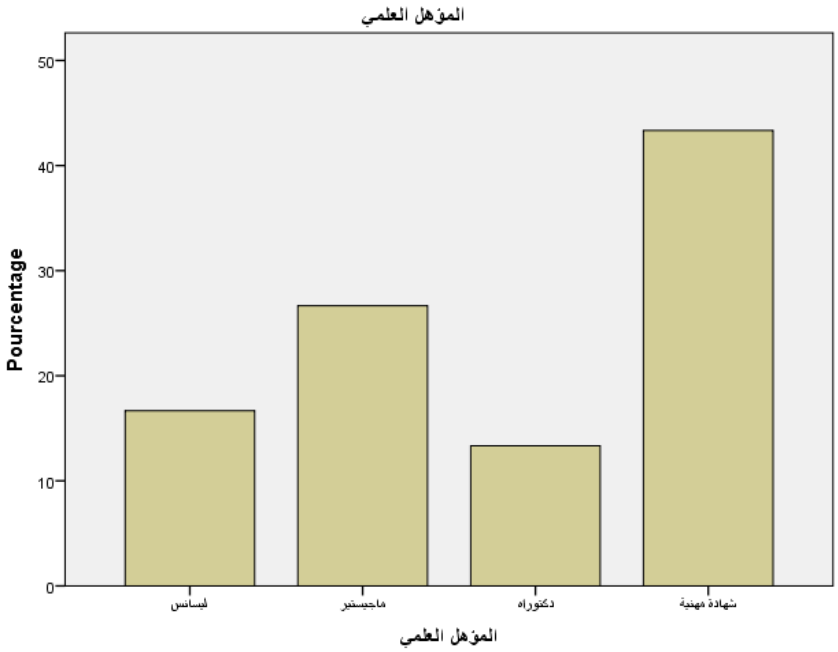

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

التعليق: نلاحظ من الجدول و الشكل الخاص بالتمثيل البياني لأفراد العينة حسب المتغير المؤهل العلمي، إن أغلبية العينة من حاملي شهادات مهنية حيث بلغ عددهم 13 أي ما يعادل نسبة 43.3% وهي نسبة مرتفعة بالنسبة للمؤهلات التي كانت في الشكل ويرجع ذلك إلى أغلبية المحافظين و الخبراء أنهم مهنيين فقط، فبينما نسبة حاملي الماجستير كانت% 26.7 و دكتوراه بنسبة 13.3% وغالبا ما نجد هذه الفئة تشتغل وظيفة التدريس في الجامعات، أما حاملي شهادة ليسانس فكانت بنسبة 16.7% و هذه الفئة غالبا ما نجدها تشتغل وظيفة محاسبين.

المطلب الثاني:عرض نتائج الدراسة

تم وضع قياس ديكارت الخماسي المكون من الدرجات التالية(موافق بشدة، موافق، موافق بدرجة أقل، غير موافق، غير موافق بشدة) هذا بالنسبة للمحور الثاني والثالث أما المحور الرابع والأخير أسئلة مفتوحة المتمثلة بنعم أو لا.

جدول رقم (08):يوضح الموافقة لمقياس ديكارت الخماسي

موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة أقل	غير موافق	غير موافق بشدة
1	2	3	4	5

مصدر : من إعداد الطالب

أولا:الأسئلة المغلقة

لقياس درجة الموافقة حول أهمية محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية تم استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات المستوجبين على جميع أسئلة محاور الاستبيان مع معرفة اتجاه كل فقرة بالنسبة للأسئلة المغلقة حسب مقياس ليكارت الخماسي كما يلي:

من 1 إلى 1,66 موافق بشدة

من 1.67 إلى 2.33 موافق

2,34 إلى 3 موافق بدرجة أقل

3.67 إلى 4.33 غير موافق

4.34 إلى 5 غير موافق بشدة

والجداول الموالية توضح ملخص التوزيع التكراري المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و الاتجاه لكل فقرة من الفقرات الموالية.

جدول رقم (09):يوضح التوزيع التكراري والنسبة إجابات أفراد العينة حول فقرات محور التأهيل العلمي ومهام محافظ الحسابات

الفقرات	موافق بشدة		موافق		موافق بدرجة أقل		غير موافق		غير موافق بشدة	
	تكرار	النسبة %	تكرار	النسبة %	تكرار	النسبة %	تكرار	النسبة %	تكرار	النسبة %
يتمتع محافظ الحسابات في الجزائر باستقلالية تامة لمزاولة مهامه	7	23,3	13	43,3	7	23,3	3	10	–	–
يلتزم محافظ الحسابات بالأمانة المهنية في إبداء رأيه	11	36,7	16	53,3	3	10	–	–	–	–
يلتزم محافظ الحسابات بتسليم تقارير ا في الوقت المناسب	15	50	10	33,3	4	13,3	1	3,3	–	–
توفر القوانين لدى محافظي الحسابات في الجزائر لازمة لممارسة المهنة	9	30	13	43,3	7	23,3	1	3,3	–	–
قانون 1/10 الذي يتعلق بمهن	7	23,3	12	40	5	16,7	3	10	–	–

الخبـــير المحاســـبي ومحـــافظ الحســـــابات ومحاســـــب المعتمد،.....										
محـافظي الحسـابات إذا وجـد أخطاء غـش و ثغرات محاسبية في المؤسســة يمكنــه أن يرفــع القضية إلى المحكمة	**11**	**36,7**	**5**	**16.7**	**10**	**33,3**	**–**	**–**	**4**	**13,3**

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على برنامج spss

الجدول رقم (10):يوضح متوسطات إجابات أفراد العينة حول فقرات محور التأهيل العلمي ومهام محافظ الحسابات

الفـــقـــــــــــــــرات	المتوســـــــط الحسابي	الانحـــــراف المعياري	الاتجاه
يتمتع محافظ الحسابات في الجزائر باستقلالية تامة لمزاولة مهامه	2,20	0,925	موافق
يلتزم محافظ الحسابات بالأمانة المهنية في إبداء رأيه	1,73	0,640	موافق
يلتزم محافظ الحسابات بتسليم تقارير ا في الوقت المناسب	1,70	0,837	موافق
توفر القوانين لدى محافظي الحسابات في الجزائر لازمة لممارسة المهنة	2,00	0,830	موافق
قـانون 1/10 الـذي يتعلـق بمهـن الخبـير المحاسـبي ومحـافظ الحسـابات ومحاسـب المعتمد،.....	2,15	0,949	موافق
محافظي الحسابات إذا وجد أخطاء غش و ثغرات محاسبية في المؤسسة يمكنه أن يرفع القضية إلى المحكمة.	2,37	1,351	موافـق بدرجـة أقل

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

التعليـق: يظهـر الجـدول رقـم(09)و الجـدول رقـم(10) رأي أفـراد العينـة فيمـا يخـص التأهيـل العلمـي و مهـام محـافظ الحسابات فمن خلال القيم حيث كان الاتجاه أغلبية بالموافقة يبين أن محافظ الحسابات يتمتع بالأمانة ولمهنية و

الاستقلالية التي تمكنه من إبداء رأيه الفني المحايد ويتبين هذا من أفراد العينة من خلال الفقرات والتي كانت النسبة مابين 40% إلى53.3%

جدول رقم (11): يوضح التوزيع التكراري والنسبة إجابات أفراد العينة حول فقرات محور محافظ الحسابات و علاقته بنظام الرقابة الداخلية

الفقرات	موافق بشدة		موافق		موافق بدرجة أقل		غير موافق		غير موافق بشدة	
	تكرار	النسبة %	تكرار	النسبة %	تكرار	النسبة %	تكرار	النسبة %	تكرار	النسبة %
يكشف محافظ الحسابات حالات الغش و الأخطاء من تقسمه لنظام الرقابة الداخلية.	4	13,3	17	56,7	7	23,3	2	6,7	–	–
يعتبر نظام الرقابة الداخلية نقطة انطلاقه في بداية عمل محافظ الحسابات في تحديد إجراءات عملية المراجعة.	7	23,3	17	56,7	4	13,3	2	6.7	–	–
يعمل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة على تحقيق الأهداف المرجوة للوصول إليها.	12	40	11	36,7	5	16,7	2	6,7	–	–
إن قوة نظام الرقابة الداخلية ترتكز على محافظي الحسابات.	3	10	6	20	11	36.7	8	26.7	2	6.7
محافظ الحسابات يتخذ منهجية واضحة في تفعيل نظام الرقابة الداخلية لابتداء رأيه.	2	6.7	16	53,3	5	16.7	6	20	–	–
هناك مجموعة من المعايير التي تضبط محافظ الحسابات لا بد من التقيد بها و أي إخلال بها يؤثر سلبيا على مصداقية تقرير محافظ الحسابات.	14	46.7	10	33.3	5	16.7	–	–	–	–
يساهم تقرير محافظ الحسابات في ترشيد قرارات مؤسسة.	15	50	11	36.7	1	3.3	–	–	–	–

لمحافظ الحسابات دور فعال في تحسين نظام الرقابة الداخلية	7	23,3	13	43,3	8	26,7	2	6,7	–	–

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

الجدول رقم (12): يوضح متوسطات إجابات أفراد العينة حول فقرات محور محافظ الحسابات و علاقته بنظام الرقابة الداخلية

الفقـــــــــــرات	المتوسط الحسابي	الانحـــــــراف المعياري	الاتجاه
يكشف محافظ الحسابات حالات الغش و الأخطاء من تقسمه لنظام الرقابة الداخلية.	2,8	0,774	موافق بدرجة أقل
يعتبر نظام الرقابة الداخلية نقطة انطلاقه في بداية عمل محافظ الحسابات في تحديد إجراءات عملية المراجعة	2,03	0,809	موافق
يعمل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة على تحقيق الأهداف المرجوة للوصول إليها.	1,90	0,923	موافق
إن قوة نظام الرقابة الداخلية ترتكز على محافظي الحسابات.	3,00	1,083	موافق بدرجة أقل
محافظ الحسابات يتخذ منهجية واضحة في تفعيل نظام الرقابة الداخلية لإبداء رأيه.	2,52	0,911	موافق بدرجة أقل
هناك مجموعة من المعايير التي تضبط محافظ الحسابات لا بد من التقيد بها و أي إخلال بها يؤثر سلبيا على مصداقية تقرير محافظ الحسابات.	1,69	0,761	موافق
يساهم تقرير محافظ الحسابات في ترشيد قرارات مؤسسة.	1,73	0,944	موافق
لمحافظ الحسابات دور فعال في تحسين نظام الرقابة الداخلية.	2,17	0,874	موافق

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج spss

التعليق : يظهر الجدول رقم (11)و(12) من خلال النتائج رأي أفراد العينة فيما يخص محور علاقة محافظ الحسابات بنظام الرقابة الداخلية ومن خلال القيم كان اتجاه الأغلبية نحو الموافقة كما يبين إن محافظ الحسابات يعتمد على نظام الرقابة الداخلية و الذي يعمل بالدرجة الأولى على حماية أصولها ويجب أن يتميز في فحصها وهذا حتى يبدي في الأخير رأيه الفني المحايد و الخروج بأهداف المرجوة، كل هذا يتبين من خلال نتائج أفراد العينة للفقرات والتي تراوحت النسبة مابين 36.7% و 56.7% نسبة الموافقة.

ثانيا: الأسئلة المفتوحة:

الجداول الموالية يبين لنا التكرارات والنسب المئوية لكل فقرة وهذا حسب إجابات أفراد العينة:

الجدول رقم (13):يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حول فقرة 01 من محور مقومات تحسين نوعية الخبرة المحاسبية

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	28	93,3
لا	1	3,3
عدد العينة الغير الموجبين	1	3,3
المجموع	30	100

المصدر من إعداد الطالب

التعليق:من خلال النسبة المئوية نلاحظ أن معظم أفراد العينة كانت إجابتهم بنعم أي بنسبة 93,3%مقارنة بالنسبة الضئيلة 3,3 التي كانت إجابتهم لا، كل هذا يتبين لنا أن محافظي الحسابات يلتزم أن يكون ذو خبرة مهنية ويكون مؤهل لإعطاء مصداقية وشفافية أكبر ومن هنا تتبين لنا أن هذه المهنة عريقة.

الجدول رقم(14): يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حول فقرة 02من محور مقومات تحسين نوعية الخبرة المحاسبية

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	18	60
لا	9	30
عدد العينة الغير الموجبين	3	10
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالب

التعليق:من خلال الجدول رقم نلاحظ معظم أفراد العينة كانت إجابتهم بنعم أي بنسبة 60% وهذا يتبين أن هذه الفقرة لها علاقة بالفقرة رقم 01، يوجد مقومات أخرى ذكرها بعض أفراد العينة خلال الأجوبة التي تلقيناها خلال استرجاع الاستبيان وهي البحث العلمي المتواصل، التدريب، حضور ملتقيات، التربص الدائم، الخبرة الميدانية، الاطلاع عل المعايير التي تخص التدقيق، الأمانة المهنية والوعي..الخ، هذه كانت بعض المقومات ذكرت من قبل مهنيين.

الجدول رقم(15): يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حول فقرة 03من محور مقومات تحسين نوعية الخبرة المحاسبية

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	25	83,3
لا	2	6,7
عدد العينة الغير الموجبين	3	10
المجموع	30	100

المصدر:من إعداد الطالب

التعليق: نلاحظ أن نسبة الإجابة بنعم لأفراد العينة كانت مرتفعة أي بنسبة 83.3% ، فمن هنا نستنتج أن يلتزم على محافظي الحسابات أن يستعين بالمعايير المحاسبية الدولية.

الجدول رقم(16): يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حول فقرة 04 من محور مقومات تحسين نوعية الخبرة المحاسبية

	التكرار	النسبة المئوية
صعوبة وفهم و استيعاب محتوى القوائم المالية بسبب حداثة النظام المحاسبي	4	13.3
الاقتناع بأن تكييف القوائم المالية وفق معايير المحاسبية الدولية ستوفر المعلومة الصادقة	15	50
الاقتناع بأن محافظ الحسابات حيادي و مستقل بعمل و إخلاص و موضوعية	6	20
عدد أفراد العينة الغير الموجبين	5	16.7

المصدر: من إعداد الطالب

التعليق: إن هذه الاقتراحات لديها علاقة مع الفقرة 03، فنلاحظ أن النسبة الاقتراح الثاني كانت اكبر أي بنسبة 50% ،ومن هنا نستنتج أن المعايير المحاسبية ستوفر مصداقية أكثر لتكييف القوائم المالية.

الجدول رقم (17): يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حول فقرة05 من محور مقومات تحسين نوعية الخبرة المحاسبية

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	25	83,3
لا	2	6,7
عدد العينة الغير الموجبين	3	10
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالب

التعليق: نلاحظ أن نسبة أفراد العينة كانت إجابتهم بنعم أي بنسبة 83.3% من هنا نستنتج أن من الضروري على محافظ الحسابات أن يبدي رأيه الذي توصل إليه.

الجدول رقم (18): يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حول فقرة 06 من محور مقومات تحسين نوعية الخبرة المحاسبية

	التكرار	النسبة المئوية
رأي معقول	12	40
رأي مطابق	4	13.3
عدم الإشارة	6	20
عدد العينة الغير الموجبين	8	26.7

المصدر: من إعداد الطالب

التعليق : بما أن معظم الإجابات كانت بنعم في الفقرة 05، فنستنتج من خلال النسب بان محافظ الحسابات يتخذ رأي معقول.

الجدول رقم (19): يوضح التوزيع التكراري لافراد العينة حول فقرة 07 من محور مقومات تحسين نوعية الخبرةالمحاسبية

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	18	60
لا	6	20
عدد العينة الغير الموجبين	6	20
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالب

التعليق: نلاحظ أغلبية أفراد العينة أجابت بنعم أي بنسبة 60% وكانت لنا بعض التفسير من قبل هذه العينة التي كانت موافقة.

فمن الإجابات بعض أفراد العينة استنتجنا يلزم أن يكون في كل مؤسسة محافظ حسابات ونظام رقابة الداخلية وهذا راجع لأهميته حيث يسمح نظام الرقابة الداخلية بتقييم أداء وتسيير المؤسسة والكشف عن الأخطاء ونقاط الضعف. لأن كلا الطرفين سيساهم في ضمان استمرارية نشاط المؤسسة و تحقيق كل الأهداف المسطرة من طرف مسيري المؤسسة و كذا كسب الثقة مع المتعاملين الاقتصاديين لا سيما مستعملي القوائم المالية منهم.

ملاحظة: إلا أن في هذا المحور والتي تمثل في أسئلة مفتوحة فكثير من أفراد العينة لم يجيبوا على الفقرات وهذا ما قد لا يعطينا أكثر مصداقية للإجابات.

خلاصة:

لقد سعت هذه الدراسة إلى التعرف على دور محافظ الحسابات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية والذي تعتمد عليه المؤسسة وكذا مسؤولية محافظ الحسابات عن نظام الرقابة الداخلية و التي ينتهي عمله بإبداء رأي فني محايد.

ونلاحظ مما سبق أن الدراسة كانت ممثلة في استبيان وزع على عينة من المجتمع أكاديميين ومهنيين ذو تخصص في مجال التدقيق والمحاسبة على اختلاف أعمارهم ومؤهلات وخبراتهم، ولخصت هذه الدراسة أن محافظ الحسابات له دور كبير في زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية وبالتالي زيادة فعالية تسيير المؤسسات، وهذا ما ينعكس إيجابا على المعلومات المحاسبية المتضمنة للقوائم المالية.

الخاتـــــمة:

لقد قمنا من خلال هذه الدراسة "دور محافظ الحسابات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية" بمعالجة الإشكالية التي تتمثل في:" كيف يساهم محافظ الحسابات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية؟"، ذلك من خلال الفصول الثلاثة مع الاعتماد على الفرضيات وذكر الوسيلة المستعملة في مقدمة الدراسة.

حيث تناولنا في الفصول النظرية بالسعي للإحاطة بنظام الرقابة الداخلية والتركيز على احد أطرافها المهمة "محافظ الحسابات" الذي يعتبرها كمرحلة مبدئية ومباشرة في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعمول بها والوقوف على مقوماته لإعطاء النصح والفحص والتحقيق لإبداء رأي فني محايد يعبر به عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة مما يضفي نوع من المصداقية في صحة المعلومات الواردة بتقرير نهائي، أما الفصل التطبيقي فقد قمنا بدراسة ميدانية لعينة من المهنيين و أساتذة جامعيين مختصين في مجال التدقيق والمحاسبة كما اعتمدنا في هذه الدراسة على برنامج إحصائي "spss" حتى نخرج بنتائج أشمل وأدق.

وفي الأخير نأمل أن تكون دراستنا هذه كمساهمة لإثراء مجال التدقيق ومهنة محافظ الحسابات العريقة و التعمق أكثر لإعطائها الأهمية ومصداقية أكثر، غير أننا اعترضنا إلى عدة مشاكل في الجانبين النظري و الجانب الميداني أكثر فالمشكل كان مألوفا وهو عدم القبول الاستجابة على الاستبيان وهذا ما يؤثر على الوصول الى نتائج أدق.

اختبار الفرضيات:

- أظهرت الدراسة أن محافظ الحسابات يتمتع باستقلالية أثناء أداء مهامه و له أمانة مهنية وتظهر هذه الاستقلالية من خلال أدائه المهني وهذا ما يخرج به في الأخير بتقرير نهائي حول القوائم المالية هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- وحتى يخرج برأي يلتزم بإتباع منهجية واضحة وهذا ما يبدي صحة الفرضية الثانية.

- محافظ الحسابات يعتمد على نظام الرقابة الداخلية لاكتشاف أخطاء و أي تلاعب هذا ما يؤدي باعتبارها النقطة الأولى للانطلاق وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأخيرة.

نتائج الدراسة:

- اهتمام مسيري المؤسسة ومتابعة الإرشادات من قبل محافظ الحسابات والالتزام بتطبيقها يؤدي إلى تحسين جودة القوائم المالية.

- إن وجود نظام سليم وقوي للرقابة الداخلية يمكن من التقليل في حدوث أخطاء.

- محافظ الحسابات له دور فعال في المؤسسة وهذا للحد من التلاعبات المحاسبية التي تحدث داخل المؤسسة.

التوصيات:

- القيام بعمليات تدريب وتكوين المستمر والمتواصل لمحافظ الحسابات وهذا لرفع مستواهم المهني.

- فرض على كل مؤسسة تدقيق داخلي وهذا حتى يساعد محافظ الحسابات.

- أن يكون هناك مسيرين ذو مهارة وخبرة حتى لا نجد أخطاء في نظام الرقابة الداخلية.

قائـــــمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1- أحمد حلمي جمعة، "**تطور المعايير التدقيق و التأكيد الدولية و قواعد أخلاقيات المهنة**"، حقوق الطبع محفوظة الناشر، عمان، طبعة الأولى، 2008.

2- أحمد حلمي جمعة، "**مدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

3- توفيق مصطفى أبو رقبة، وآخرون، "**تدقيق ومراجعة الحسابات**"، دار المكتبة للنشر والتوزيع، ، الأردن، الطبعة الأولى،2014.

4- حسين يوسف القاضي، حسين أحمد دحدوح، "**مراجعة الحسابات المتقدمة**"، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.

5- حسين يوسف القاضي، حسين أحمد دحدوح، " **تدقيق الحسابات** "، الدار العلمية و الدولية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2000.

6- حسين يوسف القاضي حسين أحمد دحدوح ،"**أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية و الدولية**"، مؤسسة الوراق، عمان،1999.

7- خالد أمين عبد الله، "**التدقيق و الرقابة في البنوك** "، دار وائل للنشر والتوزيع، ، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2012.

8- خالد الخطيب، خليل الرفاعي، "**علم تدقيق الحسابات** "، دار المستقبل، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

9 - خلف عبدا لله الوردات، "**دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA** "، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014.

10- طارق عبد العال حماد،"**موسوعة معايير المراجعة، شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية**"، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى،2004.

11- عبد الرزاق محمد قاسم، " **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية** "، دار الثقافة، عمان، 2009.

12- عبد الفتاح محمد الصحن، "**الرقابة والمراجعة الداخلية** "، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.

13- عبد الكريم علي ألرمحي، "**تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية**"، دار النشر و الطباعة، الأردن، 2002.

14- غسان فلاح المطارنة، " **تدقيق الحسابات المعاصر** "، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن،2006

15- غسان فلاح المطارنة، "**تدقيق الحسابات المعاصر الناحية و النظرية** "، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثانية، 2009.

16-محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، " **المراجعة و تدقيق الحسابات الإطار النظري و الممارسة التطبيقية** "، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2005.

17- محمد بوتين، "**المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008.

18- محمد السيد سرايا، " **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل** "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.

19- محمد سمير صبيان، "**دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.

20- مولود ديدان، "**مهن الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد**"، دار بلقيس للنشر و الدار البيضاء، الجزائر، 2011.

21- نادية فضيل "**شركات الأموال في القانون التجاري**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2003.

22- هادي التميمي ، "**مدخل إلى التدقيق** "، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة، 2006.

رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه:

23-بوعزيز محمود عبد القادر"**دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات جبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2014-2015.

24- بن يخلف أمال،" **المراجعة الخارجية في الجزائر** "، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002-2003.

25- صافي أمينة، " **فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال وظيفة التدقيق** "، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2014-2015.

26- عمر ديلي، " **أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومة المحاسبية**"، مذكرة ماجستير، علوم تسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010.

27- محمد أمين بن يمينة، **"مدى إتباع محافظي الحسابات عند إعداد التقارير لمعايير التدقيق الدولية "**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2012-2013.

28- نسرين حشيشي، "**دور محافظ الحسابات في تقييم الرقابة الداخلية"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعةمحمد خيضر، بسكرة، 2011- 2012.

القوانين والجرائد:

29- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 7، مرسوم تنفيدي رقم 11-32 المؤرخ في 27 جانفي 2011.

30- مجموعة النصوص التشريعية و القانونية المتعلقة بضبط مهنة المحاسبة، منشورات الساحل، لسنة 2002.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

31- Jean LUC SIRUGUET, **Le contrôle interne bancaire et la fraude**, éd Dunod, Paris, 2006.

32-Pierre SCHICK**, Audit interne et référentiel des risques**, éd Dunod, 2 éd, Paris, 2014

قائمة المواقع الالكترونية:

33-Les 5 composantes du contrôle interne, 26 Mai 2014, http://www.performance-publique.budget.gouv.fr consulté le 26 Avril 2016

الملحق رقم (01) الاستبيان

جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
التخصص: تخصص تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
سيدي(سيدتي) تحية طيبة وبعد،

في إطار تحضير مذكرة التخرج المندرجة ضمن متطلبات الحصول عل شهادة ماستر تخصص تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير،قسم العلوم المالية و المحاسبة و من خلال عنوان بحثنا "دور محافظ الحسابات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية "نضع بين أيديكم هذا الاستبيان لمساعدتنا على انجاز موضوع مذكرتنا و تهدف هذه الدراسة لمعرفة أرائكم حول دور محافظ الحسابات في نظام الرقابة الداخلية. لذا فإننا نأمل الإجابة على الأسئلة الاستبيان بدقة.

إن المعلومات التي نحصل عليها سوف تحاط بالسرية التامة؛

شكرا على التفهم مسبقاً، وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

أسئلة الاستبيان:

ضع علامة (X) على الإجابة المناسبة، وأجب عن الأسئلة المقترحة.

المحور الأول : معلومات شخصية

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
2. الفئة العمرية:
   أقل من 30 سنة ☐ 30-45 سنة ☐ أكثر من 45 سنة ☐
3. الوظيفة الحالية:
   أستاذ جامعي ☐ محافظ الحسابات ☐ محاسب معتمد ☐ خبير محاسبي ☐
4. الخبرة المهنية:
   اقل من 5سنوات ☐ 5 الى10سنوات ☐ من10الى 15سنة ☐ أكثر من15 سنة ☐

5. المؤهل العلمي:

ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ شهادة مهنية ☐

المحور الثاني:التأهيل العلمي ومهام محافظ الحسابات

الرقم	العبـــارة	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة أقل	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	يتمتع محافظ الحسابات في الجزائر باستقلالية تامة لمزاولة مهامه					
2.	يلتزم محافظ الحسابات بالأمانة المهنية في إبداء رأيه					
3.	يلتزم محافظ الحسابات بتسليم تقارير ا في الوقت المناسب					
4.	توفر القوانين لدى محافظي الحسابات في الجزائر لازمة لممارسة المهنة					
5.	قانون 1/10 الذي يتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات ومحاسب المعتمد، يساعد مستخدمي تقرير محافظ الحسابات على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.					
6.	محافظي الحسابات إذا وجد أخطاء غش و ثغرات محاسبية في المؤسسة يمكنه أن يرفع القضية إلى المحكمة					

المحور الثالث: محافظ الحسابات و علاقته بنظام الرقابة الداخلية.

الرقم	العبـــارة	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة أقل	غير موافق	غير موافق بشدة
7.	يكشف محافظ الحسابات حالات الغش و الأخطاء من تقسمه لنظام الرقابة الداخلية.					
8.	يعتبر نظام الرقابة الداخلية نقطة انطلاقه في بداية عمل محافظ الحسابات في تحديد إجراءات عملية المراجعة.					
9.	يعمل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة على تحقيق الأهداف المرجوة للوصول إليها.					
10.	إن قوة نظام الرقابة الداخلية ترتكز على محافظي الحسابات.					
11.	محافظ الحسابات يتخذ منهجية واضحة في تفعيل نظام الرقابة الداخلية					

12.	هناك مجموعة من المعايير التي تضبط محافظ الحسابات لا بد من التقيد بها و أي إخلال بها يؤثر سلبيا على مصداقية تقرير محافظ الحسابات.					
13.	يساهم تقرير محافظ الحسابات في ترشيد قرارات مؤسسة.					
14.	لمحافظ الحسابات دور فعال في تحسين نظام الرقابة الداخلية.					

المحور الرابع: مقومات تحسين نوعية الخبرة المحاسبية

- إن توفر المؤهل العلمي مع الخبرة العلمية أو التدريب الكافي ستحقق في مجملها مستوى الكفاءة اللازمة لمحافظي الحسابات لإعطاء و أداء تقارير ذات شفافية و مصداقية أكبر:

نعم ☐ لا ☐

- إذا كان الجواب نعم :

- هل ترى أن هذه المقومات كافية: نعم ☐ لا ☐

- وإذا كانت هناك مؤهلات أخرى اذكر منها.....

.....

- باعتبار أن تكييف القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية سيساهم في تحسين نوعية وجودة المعلومة المحاسبية بما انك محافظ حسابات ،هل ترى ذلك يؤدي إلى تحسين الجودة في التقرير ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم هذا راجع إلى:

- ✓ صعوبة وفهم و استيعاب محتوى القوائم المالية بسبب حداثة النظام المحاسبي ☐
- ✓ الاقتناع بأن تكييف القوائم المالية وفق معايير المحاسبية الدولية ستوفر المعلومة الصادقة ☐
- ✓ الاقتناع بأن محافظ الحسابات حيادي و مستقل بعمل و إخلاص و موضوعية ☐

- هل من الضروري أن يشير محافظي الحسابات بأنه قد توصل إلى رأي :

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة نعم فما نوع الرأي :

رأي معقول ☐ رأي مطابق ☐ عدم الإشارة ☐

- هل من الضروري أن يكون لكل مؤسسة محافظي الحسابات و يكون لكل مؤسسة نظام رقابة داخلية ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة نعم أو لا فما رأيك: .....

قائمة المحتويات

الإهداء.....

شكر وعرفان.....

ملخص.....

الفهرس.....

قائمة الجداول.....

قائمة الاشكال.....

المقدمة العامة .....أ

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي لمحافظ الحسابات

تمهيد.....**05**

المبحث الأول: الجانب القانون لمهمة محافظ الحسابات.....**06**

المطلب الأول: تعريف محافظ الحسابات.....06

المطلب الثاني: مهام محافظ الحسابات.....07

المطلب الثالث: شروط و موانع تعيين محافظ الحسابات.....09

اولا- شروط تعيين محافظ الحسابات.....09

ثانيا- موانع تعيين محافظ الحسابات.....12

المبحث الثاني: التزامات ومسؤوليات محافظ الحسابات.....**13**

المطلب الأول:حقوق وواجبات محافظ الحسابات.....13

أولا- حقوق محافظ الحسابات 13

ثانيا- واجبات محافظ الحسابات.....14

المطلب الثاني: مسؤولية محافظ الحسابات.....14

المبحث الثالث: منهجية محافظ الحسابات.....15

المطلب الأول: التخطيط لعملية التدقيق.....15

أولا- خطة التدقيق.....15

ثانيا- برنامج التدقيق.....17

ثالثا- أوراق التدقيق.....18

المطلب الثاني: أدلة الإثبات.....20

أولا- أنواع أدلة الإثبات 20

ثانيا- وسائل الحصول على أدلة الإثبات 22

المطلب الثالث: إعداد التقرير.....24

أولا- تعريف التقرير.....24

ثانيا- أنواع التقارير 25

خلاصة.....29

الفصل الثاني:الإطار العام لنظام الرقابة الداخلية

تمهيـــــد.....

30

المبحث الأول: مدخل لنظام الرقابة الداخلية.....31

المطلب الأول: تعريف نظام الرقابة الداخلية.....31

المطلب الثاني: أنواع الرقابة الداخلية.....32

المطلب الثالث: أهداف نظام الرقابة الداخلية.....**33**

المبحث الثاني: مقومات و مكونات نظام الرقابة الداخلية.....35

المطلب الأول: مكونات الرقابة الداخلية.....35

المطلب الثاني: المقومات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية السليمة.....38

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تطور الرقابة الداخلية.....**39**

المبحث الثالث: محافظ الحسابات ودوره في تفعيل نظام الرقابة الداخلية.....41

المطلب الأول: إجراءات نظام الرقابة الداخلية.....41

أولا- إجراءات إدارية.....41

ثانيا- إجراءات العمل المحاسبي 41

ثالثا- إجراءات عامة 42

المطلب الثاني:العلاقة بين محافظ الحسابات ونظام الرقابة الداخلية.....43

أولا- الفحص المبدئي لنظام الرقابة الداخلية 43

ثانيا- نتيجة الفحص المبدئي.....44

ثالثا- التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية 45

رابعا- المخاطر المحيطة بعملية المراجعة 46

خامسا- القيود.....46

المطلب الثالث : مسؤولية محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية **47**

خلاصة.....**48**

الفصل الثالث: دراسة ميدانية

تمهيد.....**49**

المبحث الأول: خطوات الدراسة الميدانية.....**50**

المطلب الأول: تحضير الاستبيان.....50

أولا- تصميم الاستبيان.....50

ثانيا- مكونات الاستبيان.....50

ثالثا- نشر وتوزيع الاستبيان.....51

رابعا – المشاكل والصعوبات.....51

المطلب الثاني:منهجية الدراسة الميدانية.....52

أولا- فرضيات الدراسة 52

ثانيا- مجتمع الدراسة وحدودها 52

ثالثا- عينة الدراسة 53

المطلب الثالث: اختبار الصدق وثبات أداة الدراسة الميدانية.....53

أولا- صدق أداة الدراسة 53

ثانيا- ثباة أداة الدراسة 53

المبحث الثاني: دراسة وتحليل نتائج الاستبيان.....55

المطلب الأول: وصف عينة الدراسة.....55

أولا- وصف حسب الجنس 55

ثانيا- وصف حسب العمر 56

ثالثا- وصف حسب الوظيفة الحالية 57

رابعا- وصف حسب الخبرة المهنية 58

خامسا- وصف حسب المؤهل العلمي.....59

المطلب الثاني:عرض نتائج الدراسة.....60

أولا- الأسئلة المغلقة 60

ثانيا- الأسئلة المفتوحة 64

خلاصة 69

الخاتمة العامة.....70

قائمة المراجع

قائمة الملاحق

قائمة المحتويات